المملكة الأردنية الهاشمية

دائـــرة الـــشـــؤون الفـلـســطـيـنـيـــة

تـطـورات الـقـضـيـة الفـلـسـطـيـنـيـة

الـتـقـريـر الـشـهـري

العدد الثالث، آذار ٢٠٢٣.

إعداد مديرية الدراسات والإعلام

الـفـــهـــرس	الصـفحـة
كلمـــة العـــــدد: "إلغاء قانون الانفصال تقديس للاستيطان وتشجيع على العنف".	٢
موجز تنفيـــذي	٤
أولا: تطورات عملية السلام	
أ- الموقف الأردني	٦
ب- الموقف الفلسطيني	١٠
ت- الموقف العربي	١٢
ث- الموقف الدولي	١٨
ج- الموقف الاسرائيلي	٢١
ح- الموقف الأمريكي	٢٦
ثانيا: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة	
أ- الشهداء والجرحى	٣٠
ب- الأسرى والمعتقلون	٣١
ت- اقتحامات لتجمعات سكانية	٣١
ث- انتهاكات ضد المقدسات	٣١
ج- مصادرة/ تدمير واعتداء على ممتلكات عامة وخاصة.	٣٣
ح- أنشطة استيطانية وتهويدية	٣٣
خ- حواجز عسكرية مفاجئة وإغلاقات	٣٣
د- هدم / اخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية	٣٣
ذ- انتهاكات المستوطنين	٣٤
ثالثا: شؤون إسرائيلية	
أ- عن دلالة إلغاء الأقسام المتعلقة بشمال الضفة الغربية من " قانون الانفصال- ٢٠٠٥".	٣٥
ب- بعد ٢٠ عاما على بنائه: الفلسطينيون يتحكمون بالجدار العازل.	٣٦
ت- ١٠ تحديات أمام دولة الاحتلال بعد مرور ٧٥ عاما على تأسيسها.	٣٨

كلمة العدد

إلغاء قانون الانفصال تقديس للاستيطان وتشجيع على العنف

اتهمت صحيفة إسرائيلية، حكومة الاحتلال بـ"تقدس الاستيطان" وممارسة الخداع والكذب والتضليل من خلال مصادقة الكنيست الإسرائيلي بالقراءة الثانية والثالثة، على مشروع قانون "إلغاء قانون الانفصال " في الضفة الغربية وقطاع غزة، وينص ما يسمى بـ"قانون الانفصال" الذي أخذ به زمن رئيس حكومة الاحتلال الراحل أريئيل شارون، على حظر بقاء الإسرائيليين في المناطق الفلسطينية التي تم إخلاؤها عام ٢٠٠٥.

وحول ذلك قالت صحيفة" هآرتس"، في تقرير أعدته الكاتبة والمحللة السياسية عميره هاس، إنه "بدون أي صلة بتعديل قانون الانفصال الذي تمت المصادقة عليه، فإن مستوطنات كديم وغانيم وسانور وحومش التي تم تفكيكها في ٢٠٠٥، لم يتم مسحها في أي يوم من قائمة المستوطنات للمجالس الاستيطانية، إضافة إلى جميع المستوطنات في قطاع غزة، التي فككت في ذات السنة."

ونوهت إلى أن "تعديل القانون يدل على تصميم استثنائي لحركة المستوطنين التي نجحت في التغلب على قوانين واتفاقات سياسية والاستيطان في قلوب معظم الإسرائيليين"، معتبرا أن إقرار مشروع قانون "إلغاء قانون الانفصال" في الضفة الغربية وقطاع غزة، يؤكد أن "إسرائيل لم تعد دولة تقوم ببناء المستوطنات، بل هي مشروع استيطاني له كنيست ودولة."

وأشارت "هآرتس" إلى أن "أسس كثيرة في عملية الانقلاب النظامي تطورت وتحولت إلى خصائص إسرائيلية في عملية إقامة المستوطنات، منها: سرعة التخطيط في الظلام، والأكاذيب، والخدع المالية، وتشويه الحقائق، وليّ عنق القوانين القائمة لاستغلالها وخرق القانون الدولي، والتسامح من قبل الشرطة والجيش والنيابة العامة والمحاكم تجاه عنف المستوطنين، وخرق قرارات المحكمة العليا، وعلى رأس القائمة عدم الاكتراث بمواقف واحتياجات الأغلبية بواسطة إبعاد الفلسطينيين عن أي حساب، وهذا يظهر العنصرية النقية التي تعودنا عليها تحت غطاء الاعتبارات الاحصائية."

ونوهت إلى أن "المستوطنين، بمساعدة الدولة والجيش والشرطة، يمنعون بطرق كثيرة عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم، وهذا يكشف عدم الاكتراث بحقوق واحتياجات الفلسطينيين، والبصق على القانون الدولي، والخداع لتجاوز القانون، والاستخفاف بالمحكمة العليا، والتسامح المشجع على العنف".

وأفادت بأن "إسرائيل منذ ٥٠ سنة تقريبا وهي تستخدم المستوطنات لإحباط إقامة الدولة الفلسطينية، مع تحطيم الفضاء وخلق جيوب منفصلة لحكم ذاتي فلسطيني محدود في صلاحياته وموارده من الأراضي والمياه، وهذا دائما كان رقصة تانغو؛ إسرائيل تشرع وتبادر وتخطط وتسرق الأراضي الفلسطينية وتقوم بالبناء والتوطين، والمستوطنون يسيرون بضع خطوات إلى الأمام. وهو ما يبدو خلافا للخطة الرسمية وخلافا لعدة قوانين؛ إسرائيل تغفر وتصادق بأثر رجعي وتبادر لخطط جديدة، والمستوطنون يبادرون بدورهم ويسرقون المزيد من أراضي الفلسطينيين ويتباكون في نفس الوقت، وهكذا دواليك".

وبينت الصحيفة، أن "قوة المستوطنين تعاظمت بفضل الدعم والتسهيلات والتحسين الاقتصادي الاجتماعي واللامبالاة العامة للمجتمع الإسرائيلي إزاء ما يحدث خلف الخط الأخضر ودعم الدول الغربية لإسرائيل رغم معارضتها العلنية للمستوطنات."
ونوهت الصحيفة إلى أن "الانفصال نفذه رئيس الوزراء الأسبق أرئيل شارون، لأنه عمل حسابا للجدوى العسكرية والاقتصادية؛ حيث كان مطلوبا منه عدد أكبر من القوات العسكرية لحراسة مستوطنات القطاع والمستوطنات المعزولة في شمال الضفة الغربية، وجاء هذا الانفصال كي يوافق تماما العملية التي دفعتها إسرائيل قدما منذ ١٩٩١ والتي تتمثل بفصل الفلسطينيين عن بعضهم، وفصل سكان القطاع عن سكان الضفة. وهذه هي الوسيلة الأولى من حيث أهميتها لإحباط إقامة الدولة الفلسطينية."

وأكدت "هآرتس"، أن "إسرائيل نبهت المستوطنين، إلى أنه يمكنهم مواصلة استخدام خدعهم من أجل العودة والمطالبة بالملكية في الأراضي (الفلسطينية) المسروقة، حيث يتبين أن تعديل قانون الانفصال تم تطبيقه في جزء كبير منه قبل فترة طويلة من إقراره، ومن يبحث عن ذلك سيجده في العديد من المؤسسات، ومنها النيابة العامة التي شرعنت كل سرقة"، وقالت: "الدولة العميقة، قامت بحياكة الإصلاح القضائي لتخليد سلطة اليمين الاستيطاني، وقبل كل شيء من أجل إخضاع وإبعاد أكبر الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر"، منوهة إلى أن "الوسائل التي جربتها إسرائيل والمستوطنون بنجاح ضد الفلسطينيين، تستخدم الآن في عملية الانقلاب ضد جزء كبير جدا من المجتمع الإسرائيلي، علما بأن قوات الاحتياط الذين يرفضون الخدمة ورجال الهايتك الذين يقومون بالاحتجاج، عززوا على مدى السنين نظام سرقة الأراضي."

ونبهت الصحيفة إلى أن "كبار قادة المعارضة يستمرون في التصويت مع الائتلاف على القوانين المناهضة للفلسطينيين رغم احتجاجهم على ما يسمى بخطة الإصلاح القضائي"، مبينة أن "روح تعديل قانون الانفصال سبقت حملة التشريع الخاطفة."

- **موجز تنفيذي: -**

أبرز التقرير الشهري لشهر آذار٢٠٢٣، تأكيد صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، على موقف الأردن الثابت والراسخ حيال القضية الفلسطينية بكافة أركانها؛ شعبًا وأرضًا ومقدسات، وتشديد جلالته على ضرورة التهدئة وخفض التصعيد في الأراضي الفلسطينية ووقف أية إجراءات أحادية الجانب تزعزع الاستقرار وتقوض فرص تحقيق السلام، وتشديد جلالته على ضرورة تكثيف الجهود لخلق أفق سياسي يمهد الطريق إلى إعادة إطلاق المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين للوصول إلى السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، بما يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة والقابلة للحياة، على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

كما أبرز التقرير تأكيد جلالته على أن الأردن مستمرٌ بتأدية دوره التاريخي والديني الثابت في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، من منطلق الوصاية الهاشمية، وتكريس كل الإمكانات لحمايتها وحماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية.

ومن جهته، واصل الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر آذار ٢٠٢٣، انتهاكاته المعهودة في الأرضي الفلسطينية المحتلة بسكانها ومقدساتها وممتلكاتها في تحدٍ لجميع المواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية، واستمرارا لممارسة سياساته الاستيطانية والتهويدية والعنصرية ضد الفلسطينيين، بكافة أشكالها من قتل واعتقال وهدم واستيطان وتهويد دون الاكتراث بالقرارات والاتفاقيات الدولية، وتنفيذا للمطامع الاحتلالية، مبددا بذلك سائر الجهود الرامية الى التوصل الى حل دولتين لشعبين، سالبا الشعب الفلسطيني حقه في قيام دولة مستقلة ذات سيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

نستعرض أدناه ملخصا لأبرز هذه الانتهاكات:

- **استشهاد (٢٥) فلسطينيا خلال آذار٢٠٢٣؛ من مختلف محافظات الضفة الغربية، فيما بلغ عدد المواطنين الفلسطينيين الذين أصيبوا بجراح خلال هذا الشهر على يد قوات الاحتلال ومستوطنيه (١٨٠) فلسطينيا من الضفة الغربية.**

- **تنفيذ قوات الاحتلال خلال الشهر موضوع التقرير، عمليات اعتقال ضد (٥٠١) فلسطينياً: (من أبناء الضفة الغربية ومن أبناء قطاع غزة المحتلين)، تصدرتها القدس المحتلة بواقع اعتقال (١١٣) مقدسيا، علاوة على إصدار أوامر بالإبعاد عن المسجد الأقصى والقدس لمدة تتراوح ما بين أسبوع إلى ستة أشهر.**

- **مواصلة قوات الاحتلال اقتحامها لتجمعات سكنية فلسطينية، والتي ناهزت الـ (٦٧٩) عملية اقتحام (في الضفة الغربية وفي قطاع غزة المحتلين).**

- **تصعيد الانتهاكات بحق المقدسات، وبخاصة ضد الاقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف، فمع حلول شهر رمضان الكريم، تم اقتحام المصلى القبلي من المسجد واستخدام القوة بحق المعتكفين وإجبارهم على الخروج منه، وذلك في محاولة لإنهاء الاعتكاف، كما تم تركيب كاميرات متطورة فائقة الدقة في محيط المسجد الأقصى لمراقبة تحركات المصلين الوافدين إلى المسجد، بالإضافة إلى تركيب مرايا عاكسة لحركة المقدسيين خاصة في منطقة باب العامود، وقام الاحتلال بزيادة عدد الحواجز في محيط المسجد الأقصى، وعمل على عرقلة دخول الأهالي إلى المسجد الأقصى وتفتيشهم واحتجاز هوياتهم، وكانت هنالك العديد من المحاولات لطمس مظاهر الاحتفال بشهر رمضان، و العديد من حملات التحريض**

المتواصلة لاقتحام المسجد الأقصى لا سيما خلال ما يسمى عيد الفصح اليهودي، هذا الى جانب رصد " جماعات الهيكل" المزعوم مبالغ مالية كمكافآت للمستوطنين الذين يحاولون ذبح "قربان" في المسجد الأقصى، في عيد الفصح، وتشير التقديرات إلى أن عدد مقتحمي الأقصى المبارك بلغ خلال شهر آذار ٢٠٢٣، (٣٥٠٢) مستوطنا.

- **كما واصلت سلطات الاحتلال سياساتها العنصرية ضد الفلسطينيين، ومصادرة أراضيهم وإخطار الكثير من المنشآت بالهدم، حيث شهد ٢٠٢٣، (١٦) عملية هدم لمنازل؛ معظمها تم هدمها ذاتيا بأيدي أصحابها تفاديا لدفع غرامات باهظة.**

- **إقرار السلطات الاسرائيلية عددا من المشاريع الاستيطانية التي تهدف الى تكثيف الاستيطان وترسيخ الوجود اليهودي في عدد من المدن وخاصة في القدس.**

- **ارتفاع اعتداءات المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم في إطار دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر آذار ٢٠٢٣ (١٣٠) اعتداء شملت دهس مواطنين، رشق حجارة، واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين، إلى جانب (٢٨) حادثة مصادرة ممتلكات.**

- **وعلى صعيد الشأن الإسرائيلي تناول التقرير مصادقة الكنيست على إلغاء بنود مُتضمنة في ما يعرف باسم "قانون الانفصال (فك الارتباط) الأحادي الجانب عن قطاع غزة و٤ مستوطنات في شمال الضفة الغربية"، وذلك بعد ١٨ عاماً على إقراره في العام ٢٠٠٥، إذ استعرض مركز "مدار" الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ذلك، موضحًا بأن مشروع القانون يشكّل خطوة أساسية على طريق شرعنة العديد من البؤر الاستيطانية العشوائية الواقعة في شمال الضفة، وسيمهّد لعودة المستوطنين إليها، والبناء فيها، بما يؤدي إلى نهب مزيد من الأراضي الفلسطينية وتعميق الاستيطان، وتوسيع قواعد الإرهاب اليهودي في الضفة**

علاوة على استعراض المركز ورقة أخرى تتضمن تقرير مراقب الدولة الإسرائيلية حول "صورة الوضع" فيما يتعلق بعمل الجدار العازل، ونجاعته، والذي يشير إلى أنه وبعد أكثر من ٢٠ عاما على البدء ببناء الجدار العازل ما تزال إسرائيل "عاجزة" عن ضبط حدودها مع الضفة الغربية، بالإضافة الى عدد من الاستخلاصات التي سردتها هذه الورقة بناء على التقرير.

إضافة إلى تقرير أورده جنرالان إسرائيليان، يطرحان خلاله عشرة تحديات تواجه دولة الاحتلال الإسرائيلي في ذكرى تأسيسها الخامسة والسبعين " احتلال فلسطين" ، سواء على صعيد العلاقات مع الولايات المتحدة أو مكانتها في العالم، والتهديدات التي تواجهها.

أولا: تطورات عملية السلام

أ- الموقف الأردني: -

يواصل الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين " حفظه الله ورعاه" تأكيده على موقفه الثابت والراسخ حيال القضية الفلسطينية ودعمه نضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧وعاصمتها القدس الشرقية، وتأكيد جلالته على ان الأردن سيواصل بذل كل الجهود للحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم بالقدس، وحماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها بموجب الوصاية الهاشمية عليها.

وبذات السياق، أكد جلالة الملك عبد الله الثاني، لدى لقائه وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن، خلال زيارته للمنطقة يوم الأحد ٣/٥، ضرورة التهدئة وخفض التصعيد في الأراضي الفلسطينية ووقف أية إجراءات أحادية الجانب تزعزع الاستقرار وتقوض فرص تحقيق السلام، مشددا جلالته ضرورة تكثيف الجهود لخلق أفق سياسي يمهد الطريق إلى إعادة إطلاق المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين للوصول إلى السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، ومجددا التأكيد على أهمية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة والقابلة للحياة، على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

كما التقى جلالة الملك عبد الله الثاني، وزير الخارجية والمغتربين اللبناني الدكتور عبد الله بوحبيب، في قصر الحسينية، يوم الأربعاء ٣/٢٩، وتطرق اللقاء إلى آخر التطورات الإقليمية والدولية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وفي لقاء جمع جلالة الملك عبد الله الثاني في قصر الحسينية، يوم الأربعاء ٢٢ /٣، مع رؤساء اللجان الدائمة بمجلس الأعيان، وفي معرض الحديث عن المستجدات في المنطقة، أعاد جلالته التأكيد على موقف الأردن الثابت تجاه القضية الفلسطينية ودعمه المستمر للأشقاء الفلسطينيين، مشيرا إلى أن جميع الجهود التي تبذلها المملكة والاجتماعات التي تشارك فيها تهدف إلى دعم الموقف الفلسطيني والتوصل إلى التهدئة وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

فيما ترأس نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، الأربعاء ٣/٨، الاجتماع السادس للجنة الوزارية العربية المُكلفة بالتحرك لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة، وذلك قبيل انعقاد أعمال الدورة العادية ١٥٩ لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، واستعرض الصفدي في الاجتماع الجهود التي قامت بها اللجنة وتحركاتها في حشد الدعم الدولي لوقف الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية واللاقانونية في القدس المحتلة، كما تطرق إلى الجهود المستهدفة إيجاد أفق سياسي حقيقي يتيح العودة إلى مفاوضات جادة وفاعلة لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، الذي يُجسد قيام الدولة الفلسطينية المُستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من حزيران للعام ١٩٦٧، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.
وأكد الصفدي خلال الاجتماع استمرار المملكة، وبقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني، ببذل كل الجهود لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، وذلك في إطار الوصاية الهاشمية لحماية وحفظ الهوية العربية الإسلامية والمسيحية للمقدسات، وبحث الاجتماع تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وفي المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف.

واجتمعت اللجنة المكلفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة، في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ الثامن من شهر آذار ٢٠٢٣، على هامش أعمال الدورة العادية (١٥٩) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري، برئاسة الأردن، وعضوية: الجزائر بصفتها رئيس القمة العربية الحالية، والسعودية، وفلسطين، وقطر، ومصر، والمغرب، وتونس، والإمارات، بصفتها العضو العربي في مجلس الأمن، والأمين العام لجامعة الدول العربية.

ويأتي الاجتماع السادس للجنة استناداً إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (٨٦٦٠) الصادر بتاريخ (٢٠٢١/٥/١١) عن الدورة غير العادية بشأن العدوان الإسرائيلي على مدينة القدس المحتلة وأهلها بما في ذلك المسجد الأقصى المبارك وحي الشيخ جراح، الذي قرر تشكيل لجنة وزارية عربية للتحرك والتواصل مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وغيرها من الدول المؤثرة دولياً.
وعرض الصفدي، مستجدات التجاوزات والانتهاكات الإسرائيلية في القدس وجهود عمل اللجنة منذ اجتماعها الخامس، والتحركات التي قامت بها الدول الأعضاء مع الدول المؤثرة دولياً لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية التي تستهدف القدس المحتلة وأهلها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وآخرها الاجتماع الذي استضافته المملكة في مدينة العقبة بهدف العمل على خفض التصعيد على الأرض ووقف الإجراءات الأحادية، ومنع المزيد من العنف والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها قولاً وعملاً دون تغيير.

وبحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي الدوحة، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في دولة قطر الشقيقة الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، يوم الجمعة ١٠/٣، في اجتماع لهما طرق تعزيز العلاقات الثنائية وعدة قضايا إقليمية ودولية ذات اهتمام مشترك، وتقدمت القضية الفلسطينية القضايا الإقليمية التي بحثها الصفدي والشيخ محمد، اللذين أكدا أن تلبية جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق وفي مقدمها حقه في الحرية والدولة المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧وعاصمتها القدس الشرقية على أساس حل الدولتين، هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل. واضعا الصفدي الشيخ محمد في صورة الجهود التي يقوم بها الأردن بالتنسيق مع الأشقاء والشركاء لوقف الإجراءات الإسرائيلية اللاشرعية التي تقوض حل الدولتين وتؤجج العنف، وبما في ذلك اجتماع العقبة.

و ناقش الصفدي خلال محاضرة للدارسين في دورة القيادة والأركان ٦٣ المشتركة ٢٧، في كلية القيادة والأركان الملكية الأردنية، والتي تضم عدداً من الدارسين من الدول الشقيقة والصديقة، بعنوان "السياسة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية"، التطورات الإقليمية والدولية، وفي مقدمها القضية الفلسطينية، والجهود التي تبذلها المملكة، والتي كان آخرها اجتماع العقبة، الذي جاء ضمن سياق عربي وإقليمي ودولي، يهدف إلى وقف استمرار تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وإيجاد أفق سياسي للعودة إلى مفاوضات جادة وفاعلة لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، مشددا على ضرورة وقف التصعيد و وقف جميع الإجراءات الأحادية التي تقوض حل الدولتين وفرص تحقيق السلام العادل والدائم.

وفي اتصال هاتفي أجراه نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، يوم الخميس ٣/٢٣، مع وزير الخارجية التونسي نبيل عمار، هنأه خلاله بتوليه مهامه الجديدة وزيراً للشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج في الجمهورية التونسية الشقيقة.
وأكد الوزيران خطورة الفكر العنصري المتطرف الذي تبدى في تصريحات وزير المالية الإسرائيلي والتي أنكر فيها وجود الشعب الفلسطيني الشقيق وحقوقه التاريخية من على منبر يحمل خريطة مزعومة لإسرائيل تضم دولة فلسطين المحتلة والأردن، كما أدان الوزيران هذه التصريحات والمواقف التحريضية، وأكدا ضرورة تصدي المجتمع الدولي لها.

وثمن الصفدي خلال لقائه في لندن وزير الخارجية والتنمية البريطاني، جيمس كليفيرلي الأربعاء٢٢ /٣، موقف المملكة المتحدة الداعم لحل الدولتين والرافض للاستيطان وخرق القانون الدولي، والمؤكد على ضرورة احترام الوضع التاريخي القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية، وعلى أهمية دور الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية، كما شكر الصفدي كليفرلي على الدعم المستمر الذي تقدمه بريطانيا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وتصدرت القضية الفلسطينية المحادثات التي أجراها الصفدي وكليفرلي حول القضايا الإقليمية، ومحذر الصفدي من خطورة استمرار التدهور في الأراضي الفلسطينية، مؤكدا ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي خطوات واضحة وفاعلة لوقف الإجراءات الأحادية الإسرائيلية التي تؤجج العنف وتقوّض حل الدولتين ومواجهة خطاب الكراهية والتحريض الذي يدفع باتجاه التصعيد، والذي تبدّى بشكل مقزز في حديث وزير المالية الإسرائيلي الذي أنكر وجود الشعب الفلسطيني من على منبر يحمل خريطة مزعومة لإسرائيل تضم الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة، محذّرا الصفدي من خطورة الفكر العنصري الإقصائي التحريضي المتطرف الذي يحمله وزير عامل في الحكومة الإسرائيلية.

وأكد الصفدي أهمية دور المملكة المتحدة في جهود وقف التصعيد وإيجاد أفق سياسي حقيقي لإعادة إطلاق مفاوضات لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين ووفق المرجعيات المعتمدة.

ووضع الصفدي نظيره البريطاني في صورة اجتماعات العقبة وشرم الشيخ ومخرجاتهما السياسية، مؤكداً ضرورة تنفيذ الاتفاقات على الأرض ووقف الإجراءات اللاشرعية الإسرائيلية، مؤكدا ضرورة احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

وثمن الصفدي في اتصال هاتفي أجراه مع نظيره الدنماركي لارس لوكه راسموسن، يوم ٣/٢٠، أهمية الدعم الذي تقدمه الدنمارك للمملكة في إطار برنامج الشراكة الدنماركية العربية، وكذلك الدعم الذي تقدمه للاجئين خاصة عبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وعلى موقف الدنمارك الداعم لحل الدولتين، مطلعا الصفدي نظيره الدنماركي راسموسن على الجهود التي تقوم بها المملكة لوقف التدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإيجاد أفق سياسي حقيقي للعودة إلى مفاوضات جادة وفاعلة لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، وعلى مخرجات اجتماع العقبة واجتماع شرم الشيخ اللذين جاءا في سياق الجهود المبذولة لتحقيق ذلك، ومثّلا أول انخراط سياسي وأمني بين فلسطين وإسرائيل بحضور متعدد الأطراف منذ سنوات، وأنتجا العديد من الالتزامات في مقدمها الالتزام باحترام الاتفاقات الموقعة والعمل على وقف الإجراءات الأحادية ووقف العنف، واحترام الوضع التاريخي في المقدسات في القدس.

أكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي موقفا واضحا ومباشرا ضد خطاب الكراهية والتحريض الذي يؤجج العنف والصراع في فلسطين المحتلة ويخرق الأعراف والقيم الإنسانية المشتركة، مشددا الصفدي خلال محادثات أجراها عبر الهاتف مع الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، يوم الأربعاء ٣/٢٣، على خطورة الفكر العنصري المتطرف الذي تبدى بشكل أرعن ومقزز في تصريحات وتصرفات وزير المالية الإسرائيلي الذي أنكر وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه التاريخية من على منبر يحمل خريطة مزعومة لإسرائيل تشمل دولة فلسطين المحتلة والأردن.

من جانبه، استهجن الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل، تصريحات وزير المالية، ووصفها بالخطيرة والمرفوضة، وبحث الصفدي وبوريل التدهور الخطير الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأكدا ضرورة وقف كل الخطوات والإجراءات التي تؤجج العنف والصراع وتقوض فرص تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، واطلعه على مخرجات اجتماعي العقبة وشرم

الشيخ والجهود التي تقوم بها المملكة لإيجاد أفق سياسي يعيد إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة لحل الصراع على أساس حل الدولتين الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧وعاصمتها القدس المحتلة.

وشكر الصفدي بوريل على مواقف الاتحاد الأوروبي الواضحة في دعم حل الدولتين، والرافضة للإجراءات الأحادية الإسرائيلية، والمتمسكة بضرورة احترام الوضع التاريخي والقانوني في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة، وعلى الموقف الواضح في استهجان خطاب الكراهية العنصري بكل أشكاله والذي عكسته تصريحات ومواقف وتصرفات وزير المالية الإسرائيلي.

كما ثمن الصفدي موقف اليابان الداعم لحل الدولتين خلال لقائه رئيس الوزراء الياباني وكيشيدا فوميو، يوم الثلاثاء ٣/١٤، محذرا من خطورة الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضرورة وقف الإجراءات الأحادية الإسرائيلية، وإيجاد أفق سياسي لحل الصراع على أساس حل الدولتين، ومثمنا دعم اليابان للاجئين ولوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

وخلال اتصال هاتفي أجراه الصفدي ووزير الخارجية البرازيلي، ماورو فييرا، يوم الاثنين ٣/٢٠ ، على عدداً من القضايا الدولية والإقليمية، وفي مقدمها القضية الفلسطينية، حيث كما ثمن الصفدي موقف الحكومة البرازيلية الداعم للشعب الفلسطيني الشقيق، وحقه في الدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧على أساس حل الدولتين، ومحذر الوزيران من استمرار تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأطلع الصفدي فييرا على الجهود التي تقوم بها المملكة لوقف التصعيد وأسبابه، وإيجاد أفق سياسي حقيقي للعودة إلى مفاوضات جادة وفاعلة لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.

ومن جانبه أكد الوزير فييرا دعم بلاده للجهود التي تقوم بها المملكة في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وعلى أهمية دور الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

ودانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين التصريحات التحريضية التي أطلقها أحد وزراء الحكومة الإسرائيلية، والداعية إلى تدمير قرية حوارة الفلسطينية. يوم الخميس ٣/٢، مشددة على ان الدعوات المؤججة للعنف تنذر بعواقب خطيرةٍ، وتمثل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، وأعاد الناطق الرسمي باسم الوزارة التأكيد على الموقف الأردني بضرورة وقف الحملات التي تستهدف الشعب الفلسطيني، معيداً التأكيد على أن وقف الخطوات الأحادية التي تقوض حل الدولتين والإجراءات الاستفزازية التي تدفع نحو التوتر وتفجر العنف، ضرورة لإنهاء التدهور وخفض التصعيد وشدد الناطق الرسمي على أن المملكة ستستمر في بذل كل جهد ممكن لوقف التدهور وإيجاد أفق سياسي حقيقي يفعل العملية السلمية ويحقق تقدماً لحل الصراع على أساس حل الدولتين الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧.

من جانبها استدعت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين السفير الإسرائيلي في عمان، يوم الاثنين ٣/٢٠، إلى مقر الوزارة، إثر استخدام وزير المالية الإسرائيلي، خلال مشاركته في فعالية عقدت في باريس، خريطة لإسرائيل تضم حدود المملكة الأردنية الهاشمية والأراضي الفلسطينية المحتلة، لما يمثله ذلك من تصرف تحريضي أرعن، وأبلغته بأن ذلك يمثل تصرفاً عنصرياً متطرفاً وخرقاً للأعراف الدولية ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

وقد تم إبلاغ السفير الإسرائيلي رسالة احتجاج شديدة اللهجة لنقلها على الفور لحكومته، أكدت كذلك على إدانة الحكومة الأردنية للتصريحات العنصرية التحريضية المتطرفة إزاء الشعب الفلسطيني

الشقيق وحقه في الوجود، وحقوقه التاريخية في دولته المستقلة ذات السيادة على التراب الوطني الفلسطيني، وحذّرت من خطورة استمرار هذه التصرفات العنصرية المتطرفة الصادرة عن الوزير ذاته، الذي كان قد دعا سابقاً إلى محو قرية حوّارة الفلسطينية، ومطالبة الوزارة المجتمع الدولي بإدانة تصرفات وتصريحات الوزير الإسرائيلي المتطرفة التحريضية، والتي تمثل أيضاً خرقاً للقيم والمبادئ الإنسانية، وقد تم إبلاغ السفير بضرورة قيام حكومته باتخاذ موقف صريح وواضح إزاء هذه التصرفات المتطرفة والتصريحات التحريضية الحاقدة المرفوضة من وزير عامل في الحكومة الإسرائيلية.

وأعاد الناطق الرسمي باسم الوزارة التأكيد على أن التصريحات الحاقدة لن تنال من الأردن ولا تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، بل تظهر للعالم مدى الظلم التاريخي الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني وخطورة الفكر العنصري المتطرف الذي يحمله الوزير الإسرائيلي.

كما دانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين استمرار الاقتحامات الإسرائيلية للمدن الفلسطينية المحتلة والاعتداء عليها، والتي كان آخرها العدوان على مدينة جنين، يوم ٣/١٦، مشددة على ضرورة وقف إسرائيل للإجراءات الأحادية كافة، وحماية المدن الفلسطينية من هذه الاعتداءات المتكررة والمتواصلة، ومؤكدة موقف الأردن الرافض لهذه الاعتداءات، وضرورة وقف التصعيد والحملات ضد الشعب الفلسطيني وبشكل فوري، محذراً من عواقب هذا التصعيد الذي لن يؤدي إلا لمزيد من التدهور والعنف، وتقويض الجهود الرامية إلى تحقيق التهدئة.

ودانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، يوم الاحد ٣/٢٦، طرح السلطات الإسرائيلية عطاءات لبناء أكثر من ألف وحدة استيطانية جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير سنان المجالي، إن النشاطات الاستيطانية تعد خرقاً فاضحاً وجسيماً للقانون الدولي وفي مقدمها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤.

ودانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين مصادقة الكنيست الإسرائيلي، يوم الثلاثاء٣/٢١، على قانون يسمح بعودة المستوطنين إلى ٤ مستوطنات في الضفة الغربية، مؤكدة على أن التوسع الاستيطاني خرقٌ صارخٌ وانتهاكٌ جسيمٌ للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وفي مُقدمها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤، الذي يعتبر الاستيطان غير شرعي في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومشددة على أن مثل هذه الإجراءات تعرقل الجهود المبذولة لخفض التصعيد والتوصل إلى التهدئة، والعمل من أجل الوصول إلى سلام عادل وشامل ودائم ، وقال الناطق الرسمي للوزارة إن الممارسات الأحادية التي تقوم بها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، من بناءٍ للمستوطنات وتوسيعها، ومصادرة الأراضي وتهجير الفلسطينيين هي ممارسات لا شرعية ولا قانونية ومرفوضة ومدانة تمثل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني، وتقويضاً لأسس السلام، وجهود حلّ الصراع، وتحقيق السلام الشامل والعادل وفرص حلّ الدولتين.

بدوره صوت مجلس النواب الأردني، يوم الأربعاء٣/٢٢، بالموافقة على مقترح بطرد السفير الإسرائيلي، على خلفية تصريحات وتصرفات وزير مالية الاحتلال الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش العنصرية تجاه الأردن وفلسطين، ومطالبة لجنة فلسطين النيابية وعدد كبير من النواب بطرد السفير الإسرائيلي من الأردن بناء على مقترحات عديدة قدمت بهذا الشأن.
وقال رئيس مجلس النواب أحمد الصفدي خلال جلسة النواب: "إننا في مجلس النواب نطالب الحكومة بإجراءات فاعلة ومؤثرة تجاه استخدام وزير مالية حكومة الاحتلال لخريطة ما يُسمى إسرائيل تضم حدود المملكة الأردنية الهاشمية والأراضي الفلسطينية المحتلة."

ب- الموقف الفلسطيني: -

ثمن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خلال استقباله بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، المبعوث الصيني الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تشاي جيون والوفد المرافق له، يوم السبت ٣/١١، الدعم الذي تقدمه الصين للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة في المجالات كافة، مشدداً على أن فلسطين ستبقى داعمة للصين في المحافل الدولية رغم جميع الضغوطات، وأطلعه على آخر مستجدات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، والإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب، التي تقود إلى التصعيد والتوتر، وتنتهك القانون الدولي.

كما ثمن الرئيس الفلسطيني خلال استقباله وزير الخارجية الإيطالي أنطونيو تاياني، يوم الإثنين ٣/١٣، مواقف إيطاليا الداعمة لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين وفق القانون الدولي، وما تقدمه من دعم تنموي ولبناء المؤسسات والقدرات الفلسطينية، واطلعه على آخر مستجدات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، مؤكدا أهمية الالتزام باحترام الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة وبوقف الأعمال أحادية الجانب.

كما أدان رئيس الوزراء محمد اشتية، في بيان له، يوم الأربعاء٣/٢٢، تصريحات وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش؛ التي دعا فيها إلى محو بلدة حوارة عن الوجود ووصفها ؛ بالإرهابية، والعنصرية، وتحمل نُذر تصعيد خطير ضد أبناء الشعب الفلسطيني، مطالبا الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجميع المنظمات الدولية، لإدانة تلك التصريحات، وتفعيل القرارات الدولية بمقاطعة إسرائيل ومحاسبتها على جرائمها وعدم السماح لها بالإفلات من العقاب، معربا رئيس الوزراء عن ترحيبه بإدانة الولايات المتحدة لتصريحات سموتريتش ووصفها لها بالمقززة، وغير المسؤولة؛ داعيا إلى إقران تلك الإدانة المهمة بعمل يضع حدا للجرائم الإسرائيلية ويفضي لفتح أفق سياسي لإنهاء الاحتلال للأرض الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية.

فيما قال رئيس الوزراء محمد اشتية، خلال لقائه ما يقارب ٣٠٠ طالب من جامعة هارفارد الأميركية، يوم الثلاثاء ٣/١٤، برام الله، إن "السمع والقراءة عن فلسطين لا يغنيان عن زيارتها ورؤية الحقائق والأوضاع على أرض الواقع"مضيفا : "من الحقائق هنا ستجدون أن قطاع غزة محاصر، وإسرائيل قامت ببناء جدار فصل عنصري وتعزل القدس، وتوسيع للبناء الاستيطاني، وانتهاكات واعتداءات يومية على الشعب الفلسطيني، فإسرائيل تعمل على خلق وقائع من الصعب التراجع عنها، وذلك كله في سبيل تدمير حل الدولتين وتجسيد إقامة الدولة الفلسطينية"، و"استمرار الوضع الحالي المتدهور مما سيؤدي إلى انتهاء حل الدولتين والانزلاق نحو دولة واحدة ذات نظام فصل عنصري بالواقع والتشريعات والقوانين"

وفي اجتماع تحضيري سبق الاجتماع الخماسي في شرم الشيخ دعا اشتية، خلال لقائه الممثل الأمريكي الخاص للشؤون الفلسطينية هادي عمرو، والوفد المرافق له يوم الأربعاء ٣/١٥، لضرورة الضغط على إسرائيل لوقف إجراءاتها الأحادية والالتزام بالاتفاقيات الموقعة، وإلى ضغط أميركي جدي على الحكومة الإسرائيلية لوقف جميع الانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني، والإفراج عن الأموال الفلسطينية التي تقتطعها بشكل غير شرعي.

كما أدانت وزارة الخارجية والمغتربين في بيان لها يوم الثلاثاء ٣/٢١، بأشد العبارات إقدام الوزير الإسرائيلي المتطرف العنصري سموتريتش على استخدام خارطة تضم حدود المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة أثناء إدلائه بتصريحات ومواقف مسمومة في باريس، واعتبرتها اعتداء وتحريضا صارخا ضد المملكة وحدودها الوطنية، وانتهاكا صارخا للقانون الدولي والاتفاقات والمعاهدات بين الدول، ومخالفة صريحة لاتفاقية السلام الموقعة بين البلدين عام ١٩٩٤،مؤكدة الوزارة، رفضها الشديد لهذه التصرفات الحمقاء، واعتبرتها جزءا لا يتجزأ من المشاريع الاستعمارية الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية، وطالبت بضغط أميركي ودولي حقيقي على الحكومة الإسرائيلية للجم تصرفات سموتريتش وأمثاله من الفاشيين.

وادانت الخارجية في بيان صحفي يوم الأربعاء ٣/٢٢، انتهاكات وجرائم سلطات الاحتلال وجيشها وميليشيا مستوطنيها الإرهابية ضد المواطنين الفلسطينيين وأرضهم وممتلكاتهم ومنازلهم ومقدساتهم ومركباتهم في عموم الأرض الفلسطينية المحتلة ، مشددة على أن ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من سن وتشريع المزيد من القوانين الاستعمارية

العنصرية، والتصريحات التحريضية التي تصدر عن أكثر من مسؤول في الائتلاف الإسرائيلي الحاكم، تجد صداها بشكل يومي في انتهاكات وجرائم قوات الاحتلال وميليشيا المستوطنين، بما يؤكد أن الحكومة الإسرائيلية واذرعها المختلفة كعادتها تتنكر لجميع الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، في دليل قاطع على غياب شريك السلام الإسرائيلي، مطالبة بالضغط الدولي والأميركي الحقيقي والفاعل يلزم دولة الاحتلال بوقف جميع إجراءاتها الأحادية غير القانونية، ويفرض عليها إرادة السلام الدولية، ويلزمها الانخراط في مفاوضات سياسية جادة مع الجانب الفلسطيني وفقاً لمرجعيات السلام الدولية، وفي مقدمتها قرارات الشرعية الدولية ومبدأ حل الدولتين ومبادرة السلام العربية.

وأدانت وزارة الخارجية والمغتربين في بيان صادر عنها قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالاستيلاء على(٢٠١٨) دونماً من أراضي جين صافوط والفندق وحجة شرق قلقيلية يوم الاحد ٢٦/٣،معتبرة قرار الاستيلاء "امعاناً إسرائيلياً رسمياً في الضم الزاحف والصامت للضفة الغربية المحتلة، وتحدياً سافراً للمواقف الدولية والأميركية الرافضة للاستيطان بما يمثله من مخاطر حقيقية على فرصة احياء السلام على مبدأ حل الدولتين، وباعتباره انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة، واستخفافاً بالتفاهمات التي تمت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في العقبة وشرم الشيخ، وتهرباً من الالتزام باستحقاقاتها.

ومن جانبها، قالت الرئاسة الفلسطينية، يوم ٣/٢٠، ردا على التصريحات العنصرية لوزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش التي أنكر فيها وجود الشعب الفلسطيني، ما هي إلا محاولة لتزييف التاريخ وتزويره، وتكشف عنصرية الحكومة الإسرائيلية التي تحاول انكار وجود الشعب الفلسطيني الموجود على هذه الأرض منذ الأزل، وأن المحاولات الإسرائيلية لاختراع روايات كاذبة تنكر وجود الشعب الفلسطيني يفندها التاريخ الذي يؤكد بأن الشعب الفلسطيني صاحب هذه الأرض التي تمتد جذوره فيها إلى أعماق التاريخ، ولا يحتاج أصلا لأمثال سموتريتش للتعريف بتاريخه الممتد منذ فجر التاريخ.

وأشارت الرئاسة، إلى أن الرواية الفلسطينية الأصيلة تفند بقوة مثل هذه المحاولات المتطرفة التي تحاول سرقة التاريخ وتزييفه لصالح الخرافات والأكاذيب، متسائلة من أين جاء سموتريتش، الذي يؤمن بالعنصرية والكذب كطريق لتكريس الاحتلال الذي سينتهي عاجلاً أم آجلاً مهما طال الزمن.

كما أكد الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة يوم الثلاثاء ٣/٢١، على "إن مصادقة الكنيست الإسرائيلية على قانون يسمح بالعودة إلى ٤ مستوطنات في الضفة الغربية "مدان ومرفوض، ومخالف لكافة قرارات الشرعية الدولية، خاصة القرار (٢٣٣٤)، الذي يعتبر جميع الاستيطان غير شرعي في جميع الأراضي الفلسطينية"، وردا على المصادقة على هذا القانون، قال أبو ردينه : إن الحكومة الإسرائيلية مصرة على تحدي القانون الدولي، وتعمل على افشال الجهود الدولية المبذولة، لمنع التصعيد ووقف التوتر، مطالبا أبو ردينة المجتمع الدولي، وخاصة الادارة الأميركية، بالضغط على الحكومة الاسرائيلية واجبارها على وقف سياساتها الاحادية الجانب التي تخالف القوانين الدولية، وجميع الاتفاقيات الموقعة.

وحمل الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، ٣/٢٦ ، الحكومة الاسرائيلية المتطرفة، المسؤولية الكاملة عما يجري من تصعيد خطير ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، والتي كان آخرها حرق منزل المواطن أحمد ماهر من بلدة سنجل في رام الله من قبل المستوطنين المتطرفين، واقتحام قوات الاحتلال الاسرائيلي للمصلى القبلي في المسجد الاقصى المبارك والاعتداء على المعتكفين فيه، وأضاف أبو ردينة أن حكومة الاحتلال الاسرائيلي تحاول جر المنطقة إلى مربع العنف والتصعيد، من خلال تصعيد حربها ضد شعبنا الفلسطيني قتلاً وحرقاً وإبادة واقتحامات للمقدسات، وأكد أن على الاطراف الاقليمية والدولية التي سعت وتسعى لمنع التصعيد والتوتر، التدخل ولجم حكومة التطرف في إسرائيل والضغط عليها لوقف هذه الاعتداءات المتصاعدة في شهر رمضان المبارك، من قبل جيشها ومستوطنيها، قبل انفجار المنطقة، الذي تتحمل نتائجه الحكومة الاسرائيلية وحدها.

ت- الموقف العربي: -

استضافت مدينة شرم الشيخ، يوم الأحد ٣/١٩، اجتماعا أمنيا خماسيا لدعم التهدئة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بمشاركة الولايات المتحدة ومصر والأردن.

ودعا البيان الختامي للاجتماع لاتخاذ إجراءات لبناء وتعزيز الثقة وفتح آفاق سياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فيما تضمنت بنود البيان الختامي؛ تأكيد الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي التزامهما بتعزيز الأمن والاستقرار ووقف التصعيد، ومتابعة إجراءات بناء الثقة المتبادلة، وتأكيد حكومتا إسرائيل والسلطة الفلسطينية التزامهما بالعمل الفوري لإنهاء الإجراءات الأحادية الجانب لمدة ٣-٦ أشهر، ويشمل ذلك التزامًا إسرائيليًا بوقف مناقشة أي وحدات استيطانية جديدة لمدة ٤ أشهر، ووقف ترخيص أي بؤر استيطانية لمدة ٦ أشهر، وأكد الجانبان التزامهما بكافة الاتفاقات السابقة بينهما، ولا سيما الحق القانوني للسلطة الوطنية الفلسطينية في القيام بالمسؤوليات الأمنية في منطقة (أ) من الضفة الغربية، كما اتفق الجانبان على وضع آلية للحد من العنف والتحريض والتصريحات التحريضية، وأكد الجانبان التزامهما بكافة الاتفاقات السابقة بينهما، ومعالجة جميع القضايا العالقة من خلال الحوار المباشر، واتفق الطرفان على إنشاء آلية لاتخاذ الخطوات اللازمة نحو تحسين الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني، وأكد الجانبان على الالتزام بالحفاظ على الوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة في القدس دون تغيير، قولًا وفعلا، وأكد الطرفان على أهمية الإبقاء على الاجتماعات بينهما والتعاون لترسيخ أسس المفاوضات لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم، وأعرب الطرفان عن تقديرهما لجمهورية مصر العربية لتنظيمها واستضافة هذا الاجتماع.

وبحث الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ووزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، في القاهرة يوم الأربعاء ٣/٨، عدد من القضايا الإقليمية والدولية وعلى رأسها القضية الفلسطينية "لتحقيق التهدئة في الأراضي الفلسطينية، ووقف الإجراءات الأحادية والتصعيد، مؤكدا على أن حل الدولتين، وفقاً لمرجعيات الشرعية الدولية ذات الصلة، يعد الطريق نحو تحقيق السلام العادل والشامل لصالح جميع شعوب المنطقة."

كما أدانت وزارة الخارجية المصرية ، في بيان صدر عنها، يوم الأربعاء ٣/٢٢، مصادقة "الكنيست" الإسرائيلية على مشروع قانون يسمح بعودة المستوطنين إلى أربع مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة كان قد تم تفكيكها عام ٢٠٠٥،مشددة على أن النشاط الاستيطاني بكافة أشكاله وصوره غير قانوني وفاقد لأي شرعية، وهو ما تؤكده مقررات الشرعية الدولية، وقواعد القانون الدولي، موضحة أن مثل هذه القرارات والتشريعات تعرقل الجهود الجارية لتحقيق التهدئة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتؤجج مشاعر الغُبن والغضب لدى أبناء الشعب الفلسطيني، وتزيد المناخ السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية المحتلة تعقيداً كل يوم.

وأكدت وزارة الخارجية المصرية، في بيان صدر عنها، يوم الثلاثاء ٣/٧، "رفضها التام لسياسة الاقتحامات المتكررة الإسرائيلية وما ينتج عنها من سقوط ضحايا من المدنيين من أبناء الشعب الفلسطيني، ويقترن بها من تدمير للممتلكات وهدم للمنازل وإزهاق للأرواح، في انتهاك صريح لقواعد القانون الدولي، الأمر الذي ينذر بتدهور خطير للأوضاع الأمنية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وينذر بزعزعة الاستقرار في المنطقة."مناشدة الأطراف الدولية الفاعلة كافة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، ودول الاتحاد الأوروبي وأعضاء مجلس الأمن، الاضطلاع بمسؤولياتهم لوضع حد للإجراءات الأحادية التصعيدية الجارية، وتهيئة الظروف لتمكين جهود التهدئة والتسوية السلمية لتؤتي ثمارها بعيدا عن حلقة العنف المدمرة القائمة.

وأعادت جمهورية مصر العربية التذكير، بأنه لا مجال لتحقيق السلام المستدام والتعايش المشترك والآمن بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، سوى من خلال حوار جاد وبناء تتوفر فيه الإرادة السياسية لتنفيذ رؤية حل الدولتين على أساس قرارات الشرعية الدولية، وبهدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره كباقي شعوب العالم الحر.

ومن ناحيتها أدانت وزارة الخارجية القطرية، في بيان صحفي صدر يوم السبت ٣/٤، دعوة وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش إلى محو بلدة حوارة الفلسطينية، واعتبرتها تحريضا خطيرا على جريمة حرب، مؤكدة على أن هذه الدعوة البغيضة المستفزة تمثل امتدادا للسياسة التصعيدية التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي وحدها مسؤولية دائرة العنف التي ستنتج عن هذه السياسة الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني وأراضيه ومقدساته الإسلامية والمسيحية، ومشددة على ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل عاجل لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك توسيع وتفعيل آليات الحماية القائمة لمنع الانتهاكات وردعها، كما جددت التأكيد على موقف دولة قطر الثابت من عدالة القضية الفلسطينية، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وإقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.
وعلى صلة، أدانت الخارجية القطرية، يوم الاربعاء ٣/٢٢، تصريحات وزير المالية الإسرائيلي بتسئيل سموتريتش، التي أنكر فيها وجود الشعب الفلسطيني، واستخدامه خريطة لإسرائيل تضم حدود المملكة الأردنية الهاشمية والأراضي الفلسطينية المحتلة، معتبرة ، تصريحات الوزير الإسرائيلي دليلا جديدا على عنصرية حكومة الاحتلال ومحاولة لتزييف التاريخ وانكار حق الشعب الفلسطيني في الوجود، ومؤكدة أن هذه التصريحات المتطرفة والادعاءات الواهية المخالفة للقيم الإنسانية، يكذبها التاريخ الذي يؤكد وجود الشعب الفلسطيني على هذه الأرض منذ الأزل، ومشيرة إلى ان استخدام الوزير الإسرائيلي للخريطة خرق فاضح للأعراف والمواثيق الدولية، ودعت المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته وإلزام اسرائيل باحترام قرارات الشرعية الدولية.وجددت قطر تأكيد موقفها الثابت من عدالة القضية الفلسطينية، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وإقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وأدانت وزارة الخارجية القطرية، في بيان صحفي، يوم السبت ٣/٤، دعوة وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش إلى محو بلدة حوارة الفلسطينية، واعتبرتها تحريضا خطيرا على جريمة حرب، مؤكدة، أن هذه الدعوة البغيضة المستفزة تمثل امتدادا للسياسة التصعيدية التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي وحدها مسؤولية دائرة العنف التي ستنتج عن هذه السياسة الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني وأراضيه ومقدساته الإسلامية والمسيحية، مشددة على ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل عاجل لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك توسيع وتفعيل آليات الحماية القائمة لمنع الانتهاكات وردعها، كما جددت التأكيد على موقف دولة قطر الثابت من عدالة القضية الفلسطينية، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وإقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

فيما أعربت وزارة الخارجية العُمانية في بيان لها، يوم الثلاثاء ٣/٢١، عن إدانة سلطنة عُمان واستنكارها للتصريحات العنصرية المتطرفة التي أدلى بها أحد مسؤولي الاحتلال الإسرائيلي، والتي أنكر فيها وجود الشعب الفلسطيني، واستخدامه لخريطة مضللة تتنافى مع الحقائق والقانون الدولي، معبرة عن رفضها التام لمثل هذه التصريحات والأعمال الاستفزازية غير المسؤولة، التي تمثل انتهاكا صريحا لكافة القوانين والأعراف الدولية، داعية المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته بردع هذه الممارسات التحريضية التي تستهدف الشعب الفلسطيني، ومؤكدة دعمها لكافة الجهود الإقليمية والدولية الهادفة لتحقيق السلام العادل والشامل "بما يمكّن الشعب الفلسطيني الشقيق من نيل كافة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لحل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية".

وأعربت وزارة الخارجية السعودية، في بيان لها صدر يوم الثلاثاء ٣/٢١، عن إدانة المملكة العربية السعودية واستنكارها لما صدر من تصريحات مسيئة وعنصرية من أحد مسؤولي حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بحق دولة فلسطين وشعبها الشقيق، مؤكدة موقف المملكة الرافض لتصريحات وزير المالية الإسرائيلي، سموتريتش، المنافية للحقيقة، والتي تسهم في نشر خطاب الكراهية والعنف وتقوض جهود الحوار والسلام الدولي، مجددة الوزارة دعم المملكة لكل الجهود الدولية الرامية إلى حل القضية الفلسطينية على أساس مبادرة السلام العربية وضمان قيام الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية.

وأعربت وزارة الخارجية السعودية، في بيان صحفي اليوم الجمعة ٣/٣، عن استنكارها للتصريحات المتطرفة التي أدلى بها أحد مسؤولي الاحتلال الإسرائيلي من خلال مطالبته بـ "محو" قرية حوارة، مؤكدة رفض المملكة التام لهذه التصريحات العنصرية وغير المسؤولة والتي تعكس حجم العنف والتطرف الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني، مشددةً على مطالبتها للمجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته لردع هذه الممارسات المشينة، ووقف التصعيد، وتوفير الحماية اللازمة للمدنيين.

كما أعربت وزارة الخارجية الكويتية في بيان لها، يوم الثلاثاء٢١ /٣، عن إدانة واستنكار دولة الكويت للتصريحات العنصرية المستفزة التي أدلى بها أحد مسؤولي حكومة الاحتلال الإسرائيلي، (الوزير بتسلئيل سموتريتش)، والتي أنكر من خلالها وجود الشعب الفلسطيني، واستخدامه خارطة لإسرائيل تضم فيها حدود المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، مؤكدة الوزارة رفض دولة الكويت لاستمرار إطلاق هذه التصريحات التحريضية الواهية وغير المسؤولة والمنافية للحقائق التاريخية والواقع الجغرافي، والتي تتنافى مع كافة القوانين والأعراف الدولية، ومجددة الوزارة موقف دولة الكويت المبدئي والثابت الداعي إلى ضرورة اضطلاع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بمسؤولياته الأخلاقية والقانونية لوقف مثل هذه التصريحات المتطرفة، التي تستهدف الشعب الفلسطيني، وضرورة العمل على ردع هذه الممارسات السلبية وتوفير الحماية الدولية الكاملة له، ودعم كافة الجهود الأممية والدولية الرامية للوصول إلى حل دائم وشامل وعادل للقضية الفلسطينية وفقاً للمرجعيات الدولية والمتمثلة في قرارات الشرعية الدولية وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وبما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة بحدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وأدانت وزارة الخارجية البحرينية، في بيان لها اليوم الثلاثاء ٣/٢١، تصريحات وزير المالية في حكومة الاحتلال الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش التي أنكر فيها وجود الشعب الفلسطيني، واستخدامه خريطة لإسرائيل تضم حدودا من المملكة الأردنية الهاشمية والأراضي الفلسطينية المحتلة، مؤكدة رفض البحرين لخطاب التحريض والممارسات التي تتعارض مع القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية التي تسهم في نشر خطاب الكراهية والعنف وتقوض الجهود والسلام الدولي"، كما أكدت الوزارة "موقف مملكة البحرين الثابت بدعم الجهود الدولية الرامية إلى حل القضية الفلسطينية على أساس مبادرة السلام العربية، وقيام الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية".

من جانبها أدانت وزارة الخارجية الإماراتية، في بيان، صدر عنها يوم الثلاثاء٢١ /٣، تصريحات وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش التي تنكر فيها لحق الشعب الفلسطيني في الوجود، واستخدامه خريطة تضم حدود المملكة الأردنية الهاشمية والأراضي الفلسطينية المحتلة، رافضة دولة الإمارات خطاب التحريض وجميع الممارسات التي تتعارض مع القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية، مشددة على ضرورة مواجهة خطاب الكراهية والعنف، وأهمية تعزيز قيم التسامح والتعايش الإنساني ضمن الجهود المبذولة للحد من التصعيد وعدم الاستقرار في المنطقة، ودعت الوزارة إلى دعم الجهود الإقليمية والدولية كافة باتجاه دفع عملية السلام في الشرق الأوسط قدما، وكذلك وضع حد للممارسات غير الشرعية التي تهدد حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

كما أكد قطاع فلسطين والأراضي العربية المُحتلّة بجامعة الدول العربية ما ورد في تقرير اللجنة الدولية التي شكّلتها عُصبة الأمم في كانون الثاني ١٩٣٠، فمن خلال تقرير أعدته ونشرته الجامعة العربية يوم الثلاثاء ٣/٢١، أوضحت بأن أبرز نتائج التقرير تؤكد على أحقية المُسلمين بحائط البُراق في المسجد الأقصى المبارك، وذكر تقرير قطاع فلسطين، أن هذا "التقرير الدولي المُهمّ يُمثّل وثيقة تاريخية وقانونية"، حيث أكد أحقّية المُسلمين وحدهم وملكيتهم لحائط البُراق.

وتجدر الإشارة الى أن هذا التقرير تم اعداده من قبل لجنة شكّلتها عُصبة الأمم في كانون الثاني عام ١٩٣٠، بعد ثورة البراق (١٩٢٩) من ثلاثة أعضاء من السويد وسويسرا وهولندا، وقدم في شهر كانون الأول ١٩٣٠، وحاز على موافقة الحكومة البريطانية (حكومة الانتداب آنذاك)، حيث بدأت اللجنة مهامها بوصولها إلى مدينة القدس بتاريخ ١٩

حزيران ١٩٣٠، واستمعت إلى شهادات ٥٢ شاهدا (٢١ من الجانب اليهودي و٣٠ من الجانب المسلم) ومسؤول بريطاني تم تكليفه من قِبَل اللجنة، وخلص التقرير الدولي في ذلك الوقت إلى أن ملكية حائط البُراق تخصّ المُسلمين وهو جزء من الحرم الشريف وأملاك إسلامية، وأن الجانب اليهودي لم يدّع أي ملكية لحائط البُراق أو لحيّ المغاربة أو لأي جزء من المنطقة المُجاورة، وذكرت اللجنة الدولية أن الجانب اليهودي عندما حدد طلبه قال بصراحة "إن الجانب اليهودي لا يُطالب بأي حق في ملكية الحائط"، وحتى المنطقة المُجاورة للحائط فهي أملاك إسلامية وتُشكّل وقفا اسلاميا. مشيرا إلى الأهمية الفائقة لقرار عُصبة الأمم هذا، كوثيقة تاريخية وقانونية.

وذكر التقرير الدولي أن أدوات العبادة و(أو) غيرها من الأدوات التي يحق لليهود وضعها بالقرب من الحائط، إمّا بالاستناد إلى أحكام هذا القرار أو بالاتفاق بين الفريقين لا يجوز في حال من الأحوال أن تُعتبر أو أن يكون من شأنها إنشاء أي حق عيني لليهود في الحائط أو في الرصيف المُجاور له، مؤكدا التقرير أنه لا يُسمح لليهود بنفخ البوق بالقرب من الحائط ولا أن يتسببوا في أي إزعاج آخر للمُسلمين مما يُمكن تحاشيه.

كما أدان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم محمد البديوي، في بيان له، يوم الثلاثاء ٣/٢١، "التصريحات المسيئة والعنصرية من أحد مسؤولي حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بحق دولة فلسطين وشعبها الشقيق"، مشددا البديوي، ، على ضرورة مواجهة خطاب الكراهية والعنف، وأهمية تعزيز قيم التسامح والتعايش الإنساني، ضمن الجهود المبذولة للحد من التصعيد وعدم الاستقرار في المنطقة التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي، مؤكدا أن مواقف دول المجلس ثابتة تجاه القضية الفلسطينية بوصفها قضية العرب والمسلمين الأولى، ودعم قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، داعيا إلى ضرورة دعم جميع الجهود الإقليمية والدولية لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط، ووضع حد للممارسات غير الشرعية التي تهدد حل الدولتين وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية.

كما أدانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، يوم الثلاثاء ٣/٢١، بأشد العبارات، تصريحات وزير المالية الإسرائيلي، سموتريتش، التي أنكر فيها وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه التاريخية الثابتة في وطنه، ووجود الدولة الأردنية حين استخدم خريطة جغرافية لإسرائيل تشمل المملكة الأردنية الهاشمية، استهتارا بحقائق التاريخ والجغرافيا الراسخة، وانتهاكا لقواعد القانون والشرعية والأعراف الدولية، مؤكدة على أن تصريحات سموتريتش الأخيرة في باريس، تعكس الحقيقة المكشوفة في الفكر والسياسات والمخططات الاستعمارية التوسعية والعنصرية للحكومة الإسرائيلية، ويؤكد نواياها وأطماعها ومدى الحقد والتطرف الذي بلغ تصعيدا ودفعا بالأوضاع المتردية إلى الانفجار الشامل في المنطقة، ومؤكدة ضرورة التنبه لخطورة هذه السياسات الإسرائيلية، وأهمية مواجهتها بمواقف وإجراءات دولية حازمة، دعما وإسنادا لحقوق الشعب الفلسطيني وتجسيدها على الأرض، ومتطلبات تحقيق السلام المنشود في المنطقة، بإنفاذ قواعد القانون وقرارات الشرعية الدولية .

وأدانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٣/١٥، مصادقة الكنيست الإسرائيلية على مشروع قانون لإلغاء خطة الانفصال عن ٤ مستوطنات في الضفة الغربية، يوم الأربعاء ٣/١٥، وقال الأمين العام المساعد لقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة سعيد أبو علي، إن هذا القانون يأتي في إطار سلسلة القرارات التصعيدية لحكومة الاحتلال، والذي سيسمح بعودة المستوطنين إلى ٤ مستوطنات تقع على أراض فلسطينية بمحافظة جنين شمال الضفة، وحمل أبو علي سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن هذه السياسات العدوانية المستمرة، ودعا المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن الدولي، إلى تحمل مسؤولياته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لكبح جماح هذا التغول الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية، ولتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، ووضع حد للانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، وضمان امتثال "إسرائيل" لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي ،مؤكدا دعم الأمانة العامة للجامعة لكفاح الشعب الفلسطيني العادل لاسترداد حقوقه الوطنية، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وتجسيد سيادة دولة فلسطين على أرضه المستقلة وعاصمتها القدس.

وأدانت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، اقتحام المستوطنين المتطرفين لباحات المسجد الأقصى المبارك بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، يوم ٣/٢٩ واستمرار اعتداءاتهم اليومية على المواطنين الفلسطينيين.
واعتبرت منظمة التعاون الاسلامي، هذا التصعيد الخطير اعتداءً على حرمة الأماكن المقدسة وحرية العبادة، وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي واتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وجددت التأكيد على أن المسجد الأقصى بكامل مساحته، هو مكان عبادة خالص للمسلمين، داعية أطراف المجتمع الدولي الفاعلة إلى تحمل مسؤولياتها تجاه الضغط على إسرائيل، قوة الاحتلال، لوقف هذه الاعتداءات والانتهاكات المتكررة واحترام حرمة الأماكن المقدسة والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي في المسجد الأقصى.

كما أعربت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في بيان صدر عنها، يوم الأربعاء ٣/٢٢، عن إدانتها ورفضها الشديدين قيام وزير المالية الإسرائيلي سموتريتش، باستخدام خريطة جغرافية مزعومة لإسرائيل تضم حدود المملكة الأردنية الهاشمية والأرض الفلسطينية المحتلة، وتصريحاته العنصرية التي ينكر فيها وجود الشعب الفلسطيني وتاريخه وحقوقه المشروعة، معتبرة تصريحات سموتريتش استهتارا بالحقائق التاريخية الراسخة، وانتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي والقرارات الدولية، فضلا عن كونها تشكل تحريضا سياسيا، مؤكدة دعمها المطلق لسيادة الأردن ووحدة وسلامة أراضيه، مجددة في الوقت نفسه وقوفها الدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني ونضاله العادل من أجل استعادة كل حقوقه المشروعة، بما فيها حقه في الاستقلال وتقرير المصير، وتجسيد سيادة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.
ودعت المجتمع الدولي إلى رفض وإدانة هذه الادعاءات الإسرائيلية العنصرية الخطيرة التي تهدد الأمن والاستقرار، وتدفع باتجاه التصعيد.

وأعربت وزارة الخارجية السعودية في بيان، يوم ٣/٢٩، عن "إدانة ورفض المملكة للاقتحام السافر الذي نفذه مستوطنون إسرائيليون لباحات المسجد الأقصى الشريف، وسط حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي"، مؤكدة أن "هذه الممارسات تقوّض جهود السلام وتتعارض مع المبادئ والأعراف الدولية في احترام المقدسات الدينية"،
ومجدّدة التأكيد على موقف المملكة الراسخ في دعم جميع الجهود الرامية إلى إنهاء الاحتلال والوصول لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية بما يمكّن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها "القدس الشرقية".

كما أدانت دولة الإمارات في بيان لها اليوم الأحد٣/٢٦ / بشدة قرار إسرائيل السماح بإعادة الاستيطان في مناطق شمال الضفة الغربية، وطرحها عطاءات لبناء وحدات استيطانية جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مشددة على ضرورة دعم كافة الجهود الإقليمية والدولية لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط قدماً، وكذلك وضع حد للممارسات غير الشرعية التي تهدد حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وكانت قد تراجعت الإمارات عن إتمام صفقة لشراء أنظمة "عسكرية حساسة" من إسرائيل، بسبب استياء أبو ظبي من تصريحات وسياسات وزراء تيار "الصهيونية الدينية" في حكومة بنيامين نتنياهو.، وأن الإمارات مستاءة من سلوك وتصريحات سموتريتش ووزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير؛ بما في ذلك اقتحام الأخير للأقصى، وتصريحات الأول حول إرهاب المستوطنين في بلدة حوارة، وقال الرئيس الإماراتي، محمد بن زايد، لمسؤولين إسرائيليين، إنه "إلى حين التأكد من أن نتنياهو لديه حكومة يسيطر عليها، لن نكون قادرين على القيام بأنشطة مشتركة".

وأكد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، نبيل عمّار، خلال استقباله، يوم الثلاثاء ٣/١٤، سفير دولة فلسطين لدى تونس هائل الفاهوم، في مقر الوزارة، على "موقف تونس الثابت، الداعم والمناصر لقضية الشعب الفلسطيني الشقيق، من أجل استعادة حقوقه المشروعة في إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف".
أدانت وزارة الخارجية الباكستانية، في بيان صدر عنها، اليوم الإثنين٣/٢٧، بشدة اقتحام القوات الإسرائيلية للمسجد الأقصى في اليوم الثالث من شهر رمضان المبارك، وطرد المصلين، وانتهاك حرمة المسجد الذي يعد من أقدس الأماكن لدى المسلمين، قائلة: إن هذه الاعتداءات المروعة التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على المسجد الأقصى خلال

شهر رمضان المبارك أصبحت شائعة في السنوات الأخيرة، وأن هذه الأعمال لا تشكل فقط انتهاكا خطيرا للحق الأساسي في حرية الدين أو المعتقد للشعب الفلسطيني، ولكنها أيضًا إهانة للمشاعر الدينية لأكثر من ١,٥ مليار مسلم حول العالم، مشيرة إلى أن الاستخدام العشوائي للقوة من قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين العزل يتحدى جميع الأعراف والقوانين الإنسانية وحقوق الإنسان، منوهة إلى أن هذه الاعتداءات تدلل على تراجع إسرائيل عن تعهدها الأخير باحترام قدسية شهر رمضان، داعية المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف التجاوزات الإسرائيلية التي تضاعفت بشكل خاص منذ بداية هذا العام، مؤكدة دعمها الكامل للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، ومجددة الدعوة إلى دولة فلسطينية قابلة للحياة ومستقلة ومتصلة الحدود، بحدود ما قبل عام ١٩٦٧.١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

وأكد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ ١٥٥ في مقر الأمانة العامة للمجلس في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية يوم الأربعاء ٣/٢٢، على مواقفه الثابتة من مركزية القضية الفلسطينية، ودعمه لسيادة الشعب الفلسطيني على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران ١٩٦٧م، وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان حقوق اللاجئين، وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، مؤكدا المجلس "ضرورة مضاعفة جهود المجتمع الدولي لحل الصراع، بما يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق وفق تلك الأسس"، مدينا تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة ضد الشعب الفلسطيني، بما فيها الجرائم التي ارتكبت مؤخراً في مدينة ومخيم جنين، وفي منطقة نابلس خاصة في بلدات حوارة وبورين وعصيرة القبلية وغيرها، والتي راح ضحيتها عدد من الشهداء وعشرات الجرحى المدنيين الفلسطينيين، وهدم المنازل ودور العبادة وتدمير الممتلكات.
كما أعرب المجلس الوزاري عن رفضه أي توجه لضم المستوطنات في الضفة الغربية إلى إسرائيل، في مخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦م، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤م، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م.

وأرسلت دول مجلس التعاون الخليجي يوم، الأحد ٣/٢٦، خطابا إلى وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، للتنديد بتصريحات وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، الذي أنكر وجود شعب فلسطيني ودعا إلى "محو حوارة من الوجود" وتبنى خريطة "أرض إسرائيل الكبرى" التي تشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ والأردن، وندّد وزراء خارجية المجلس، المؤلف من ست دول، في الخطاب إلى بلينكن بتصريحات سموتريتش حول "محو حوارة"، داعيا المجلس "الولايات المتحدة الأميركية إلى تحمل مسؤولياتها في الرد على كافة الإجراءات والتصريحات التي تستهدف الشعب الفلسطيني". وحث الإدارة الأميركية على "القيام بدورها للتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم" للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

كما أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده الأمين العام، مع وزير الخارجية المصري سامح شكري، في ختام أعمال الدورة ١٥٩ لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية يوم الأربعاء٣/٨، إن مجلس الأمن يستطيع توفير الحماية للشعب الفلسطيني من خلال إصدار قرار تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وأضاف أبو الغيط، إن هناك العديد من القرارات الدولية التي صدرت بشأن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ولكن الجهة التي يجب أن يصدر منها القرار لكي يكون مؤثراً هي مجلس الأمن، ولكنها لم تفعل ذلك.وأشار إلى أن مجلس الأمن الدولي هو الجهة المنوط بها إصدار قرار تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإنشاء قوة لحماية الفلسطينيين، من الهجمات الإسرائيلية، وقال الأمين العام، إن القيادة الفلسطينية ستتفاعل خلال الشهور المقبلة، مع الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن لتحقيق هذا الهدف،

وعلى هامش أعمال الدورة العادية (١٥٩) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري، برئاسة الأردن، وعضوية: الجزائر بصفتها رئيس القمة العربية الحالية، والسعودية، وفلسطين، وقطر، ومصر، والمغرب، وتونس، والإمارات، بصفتها العضو العربي في مجلس الأمن، والأمين العام لجامعة الدول العربية، جدد الوزراء المشركين في الاجتماع السادس للجنة الوزارية العربية المُكلفة بالتحرك لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة

القدس المحتلة، في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم الأربعاء ٣/٨، التأكيد على أن القدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية، ورفضِ أي محاولة للانتقاص من الحق بالسيادة الفلسطينية عليها، وأي إجراءات أحادية تمس المكانة القانونية للقدس، وضرورة الالتزام بمبدأ السلام العادل والشامل المشروط بزوال الاحتلال، وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، على أساس حل الدولتين، ووفق القانون الدولي ومبادرة السلام العربية.
مشددين على أهمية دور الوصاية الهاشمية على المقدسات العربية الإسلامية والمسيحية في القدس والتي يتولاها جلالة الملك عبد الله الثاني في حماية هذه المقدسات والحفاظ على هويتها العربية والإسلامية والمسيحية، والوضع التاريخي والقانوني القائم فيها، والتأكيد على أن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، هي الجهة القانونية الوحيدة صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة شؤون المسجد الأقصى المبارك وصيانته وتنظيم الدخول إليه.

ث- الموقف الدولي: -

أعربت وزارة الخارجية الروسية في بيان صدر عنها يوم الثلاثاء١ /٣، عن قلقها البالغ إزاء تصاعد الأوضاع في مدن الضفة الغربية، "حيث يُقتل مدنيون بشكل شبه يومي نتيجة الهجمات الإرهابية، وأعمال العنف مشددة على أن "جولة جديدة من التوتر قد تتحول إلى مواجهة واسعة النطاق"، مشيرة إلى أن "الأحداث المأساوية في نابلس وأريحا ومناطق أخرى تؤكد أن تطبيع الأوضاع في المنطقة ممكن فقط في إطار استئناف العملية التفاوضية على أساس الشرعية الدولية ومبدأ حل الدولتين"، مؤكدة روسيا أنها ستواصل، بالتنسيق مع شركائها في الشرق الأوسط، الإسهام في تحقيق حل عادل ومستدام للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مشيرة إلى الدور المهم لمصر والأردن وجامعة الدول العربية، وأن روسيا ستواصل تعاونها الوثيق معهم.

وحذرت وزيرة الخارجية الألمانية، أنالينا بيربوك، خلال مؤتمر صحافي في برلين مع نظيرها الإسرائيلي، إيلي كوهين، يوم الثلاثاء ٣/٢٨، من خطوات أحادية الجانب تمنع تنفيذ حل الدولتين وبضمنها "استمرار البناء في المستوطنات طوال الوقت، عبرت عن قلقها من مشروع قانون إعدام الأسرى وخطة إضعاف جهاز القضاء، ونددت الوزيرة الألمانية بعملية إطلاق النار في حوارة ومقتل مستوطنين خلالها، معتبرة أنهما قتلا "فقط لأنهما إسرائيليان. ولن يكون هناك مبررا أبدا لإرهاب كهذا"، وفي المقابل، نددت بإرهاب المستوطنين في حوارة في اليوم نفسه، وقالت إن "تعاطفنا يتجه أيضا نحو ضحايا عملية الانتقام في حوارة محذرة من تصاعد آخر في الضفة الغربية، وعبرت بيربوك عن قلق من مشروع قانون فرض عقوبة الإعدام على أسرى فلسطينيين، الذي قدمه وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، وصادقت عليه اللجنة الوزارية للتشريع، ورد كوهين قائلا" إن بناء المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية سيستمر في عهد الحكومة الحالية كما كان في عهد سابقتها، وشدد على أنه "قطعا سنواصل البناء هناك أيضا".

وعقد مجلس الأمن مساء الثلاثاء ٣/١، اجتماع طارئ بطلب من الإمارات العربية المتّحدة بعد أن تعرّضت قرية حوارة في شمال الضفة الغربية المحتلة ليل الأحد لعمليات تخريب وتدمير واسعة النطاق أحرقوا خلالها منازل وسيارات في هجوم شنّه مستوطنون انتقاماً لمقتل أحدهم. لكن فشل مجلس الأمن الدولي، بالتوصل إلى بيان يدين هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في بلدة حوارة، وأرجعت مصادر أممية الفشل في إصدار البيان إلى ممارسة الولايات المتحدة الأميركية ضغوطًا كبيرة لسحب مشروع القرار، وأنها هددت باستخدام الفيتو.

و رحب الاتحاد الأوروبي، في بيان له ، بنتائج اجتماع كبار المسؤولين السياسيين والأمنيين المصريين والأردنيين والإسرائيليين والفلسطينيين والأمريكيين في شرم الشيخ يوم الأحد٣/٢١،ومثنيا الاتحاد الأوروبي على دور مصر والأردن والولايات المتحدة كداعمين لهذه الجهود، بناء على اجتماع العقبة في شباط، معربا عن تأييده للبيان الذي تم الاتفاق عليه بين الطرفين وتنفيذه بحسن نية، وعلى استعداد للمساهمة في هذه الجهود، مرحبا الاتحاد الأوروبي بالالتزامات التي تم التعهد بها، ولا سيما بوقف الإجراءات الأحادية الجانب، واحترام الاتفاقات القائمة، وإنشاء آلية

للحد من العنف والتحريض، وقدر الجهود الرامية إلى تحسين الاقتصاد الفلسطيني، والالتزام باحترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة، مشددا الاتحاد الأوروبي على أن الحوار المباشر المستمر بين الطرفين سيظل أمرًا حاسمًا، وبالتالي يرحب الاتحاد بالالتزام باستئناف المحادثات في نيسان

كما أعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه الشديد لتصريحات وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش، يوم الاثنين ٣/٢٠، التي أدلى بها خلال اجتماع خاص في فرنسا، ووصفها بـ "الخطأ"، وغير المحترم، والخطير، وتؤدي إلى نتائج عكسية في وضع متوتر للغاية بالفعل، ودعا الحكومة الإسرائيلية إلى التنصل من هذه التصريحات، والعمل مع جميع الأطراف المعنية لنزع فتيل التوترات، معربا الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ بشأن تصاعد العنف على الأرض، ودعا إلى اتخاذ تدابير لخفض التصعيد، مثل الاجتماعات الأخيرة في العقبة وشرم الشيخ، مشددا على أنه يواصل التزامه طويل الأمد بحل الدولتين، مع وجود دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل بسلام وأمن.

من جانبها أكدت تسع دول أعضاء في مجلس الأمن دولة البرازيل، والإكوادور، والغابون، وغانا، واليابان، ومالطا، وسويسرا، والإمارات العربية المتحدة، وهي وفرنسا، في بيان مشترك، عقب جلسة لمجلس الأمن حول تطبيق إسرائيل للقرار رقم ٢٣٣٤ الصادر عام ٢٠١٦ والذي يطالب بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية" و"الاحترام الكامل لجميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد"، يوم الأربعاء ٣/٢٢، أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الإنساني الدولي، ومستعدون لدعم أي مبادرة تهدف إلى استعادة السلام العادل و الدائم الذي يسمح للإسرائيليين والفلسطينيين بالعيش جنبا إلى جنب بكرامة وأمن، وقالت: "إننا ندخل الآن فترة الأعياد الدينية، ونناشد جميع الأطراف الامتناع عن المزيد من التوترات المتصاعدة وإظهار أقصى درجات ضبط النفس"، وشجبت الدول التسع ارتفاع مستوى العنف الذي يمارس ضد المدنيين من كلا الجانبين، بما في ذلك عنف المستوطنين، وحثت الأطراف على منع التحريض على العنف، ودعت لأطراف إلى الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وحماية السكان المدنيين، مطالبة إسرائيل بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية"، داعية إسرائيل إلى وقف عمليات الهدم والاستيلاء المستمرة على المباني الفلسطينية، وكذلك تهجير العائلات الفلسطينية ، ومرحبة الدول بالاجتماع في شرم الشيخ، الذي أكد أهمية المشاركة المباشرة بين الجانبين، داعين جميع الأطراف إلى احترام الالتزامات التي وقعوا عليها، ومشددة الدول على الحاجة الملحة لإعادة الأفق السياسي نحو حل الدولتين، ودعمها الكامل لجهود المنسق الخاص وينيسلاند، وجهود الآخرين في المنطقة للمساعدة في استئناف المحادثات على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير المتفق عليها.

من جانبه أكد المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينيسلاند، في كلمته لدى مجلس الأمن، يوم الأربعاء٣/٢٢، أن المستوطنات الإسرائيلية ليست لها شرعية قانونية، وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، داعيا إسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية فورا تماشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ومعربا عن قلقه العميق من زيادة مستويات العنف المتصل بالمستوطنين في الضفة الغربية المحتلة خاصة الأماكن المقدسة في القدس الشريف ، وقائلا إنه "مرعوب بشكل خاص من التسلسل الوحشي للأحداث في حوارة" بمدينة نابلس في إشارة إلى اعتداءات المستوطنين فيها، مطالبا بمحاسبة الجميع، وحث الأطراف على تنفيذ الخطوات الموضحة في بيان اجتماع العقبة المشترك، داعيا الجميع إلى التمسك بالوضع الراهن تماشيا مع الدور الخاص والتاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية كوصي على الأماكن المقدسة في القدس"، معربا في تقريره الشفوي عن "القلق إزاء الحالة الحرجة للاقتصاد الفلسطيني والآثار المترتبة على زيادة إسرائيل المعلنة في الاقتطاعات الشهرية من عائدات المقاصة الفلسطينية، ما يؤثر بشكل أكبر على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تقديم الخدمات ودفع رواتب القطاع العام.
كما دعا وينيسلاند المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود لتعزيز الصحة المالية والمؤسسية للسلطة الفلسطينية ودعم وكالة الغوث (الأونروا) بمصادر تمويل مستدامة لحماية تقديم الخدمات الحيوية لملايين اللاجئين الفلسطينيين.

فيما طالب وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وبولندا وإسبانيا، في بيان مشترك، صدر يوم السبت ٣/٤، الحكومة الإسرائيلية بالتراجع عن قرارها بشرعنة مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة مدينين بشدة العنف العشوائي الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين، مطالبين بضرورة محاسبة مرتكبي كل هذه الأعمال، وملاحقتهم قضائيا".
ويأتي هذا البيان إثر تصاعد الهجمات الوحشية للمستوطنين بحق المواطنين، لا سيما في بلدة حوارة قبل أيام، والتصريحات العنصرية التي صدرت عن وزراء في حكومة الاحتلال بالدعوة إلى محوها عن الخارطة، وكتب الوزراء الأوروبيون "نعيد تأكيد معارضتنا الشديدة لجميع الإجراءات أحادية الجانب التي تهدد حل الدولتين، بما في ذلك في مجال نمو الاستيطان"، حاثين الحكومة الإسرائيلية بحزم على التراجع عن قرارها الأخير بالموافقة على بناء أكثر من سبعة آلاف وحدة سكنية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة وشرعنة المستوطنات العشوائية.

وأشار بيان صحفي صادر عن وزارة الخارجية البريطانية على إثر لقاء جمع وزير خارجية المملكة المتحدة، جيمس كليفرلي، ووزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين يوم الأربعاء ٣/٢٢، لتوقيع اتفاقية طويلة الأجل لتعزيز العلاقات في الدفاع والأمن والتكنولوجيا، إلى القلق البريطاني من تصاعد العنف مؤخراً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكنه لم يُحمِّل أي طرف المسؤولية، ولم يتطرق أيضاً إلى التغييرات التي تعتزم الحكومة الإسرائيلية إجراءها في القضاء.

كما قالت منظمة العفو الدولية، في بيان لها، يوم الأربعاء٣/٢٢، "إن مكاتبها ستسلم عرائض وقعها أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ شخص حول العالم إلى السلطات الإسرائيلية، تدعوها فيها إلى وضع حد لهدم منازل الفلسطينيين، كخطوة أولى نحو تفكيك نظام الفصل العنصري (أبرتهايد)، وقالت إن عريضة منظمة العفو الدولية المعنونة: "بدمّروا الفصل العنصري، وليس منازل الفلسطينيين"، ستُسلَّم إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وقد وقّع عليها أشخاص في ١٧٤ بلدًا على الأقل.
ودعت المنظمة مع انعقاد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الدولَ الأعضاء إلى دعم التحركات والقرارات الرامية إلى إنهاء نظام الفصل العنصري الإسرائيلي. ويشمل ذلك تجديد تمويل قاعدة بيانات الأمم المتحدة الخاصة بالشركات المتورطة في أنشطة في المستوطنات غير القانونية أو المتعاملة معها، والإيفاء بالتزاماتها القانونية، واتخاذ خطوات لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها، بما في ذلك من خلال الاستعراض الدوري الشامل لإسرائيل، المقرر إجراؤه في ٩ مايو/أيار في مجلس حقوق الإنسان.
وكررت منظمة العفو الدولية دعوتها جميعَ الدول إلى الضغط على السلطات الإسرائيلية لوضع حد لعمليات هدم المنازل، وعمليات التهجير القسري، وتوسيع المستوطنات، ولرفع الحصار عن قطاع غزة؛ ووضع حد للإفلات من العقاب على الهجمات غير القانونية المرتكبة ضد الفلسطينيين من جانب جيش الاحتلال والمستوطنين.

ودعا الاتحاد الأوروبي، في بيان له، يوم الثلاثاء ٣/٢١، إسرائيل، إلى إلغاء القانون الذي أقرته "الكنيست" والقاضي بعودة المستوطنين إلى ٤ مستوطنات مخلاة في الضفة الغربية، مبينا أنه "خطوة واضحة إلى الوراء".
وطالب الاتحاد الأوروبي، "باتخاذ إجراءات تساهم في تهدئة الوضع المتوتر للغاية"، مؤكدا أن "قرار الكنيست بإلغاء بعض مواد قانون فك الارتباط لعام ٢٠٠٥ المتعلقة بشمال الضفة الغربية، يأتي بنتائج عكسية لجهود التهدئة، ويعيق إمكانية متابعة إجراءات بناء الثقة وخلق أفق سياسي للحوار"، وقال: إن "إسرائيل أعادت تأكيد التزامها بالجهود المبذولة للحد من التوتر مؤخرًا، من خلال بياني العقبة وشرم الشيخ"، مجددا الاتحاد الأوروبي تأكيده على أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة رئيسية أمام السلام، وتهدد قابلية حل الدولتين للحياة.
ومن جانبها، حذرت وزيرة الخارجية الألمانية، أنالينا بيربوك، خلال مؤتمر صحافي في برلين مع نظيرها الإسرائيلي، إيلي كوهين، اليوم الثلاثاء ٣/٢٨، من خطوات أحادية الجانب تمنع تنفيذ حل الدولتين وبضمنها "استمرار البناء في المستوطنات طوال الوقت، عبرت عن قلقها من مشروع قانون إعدام الأسرى وخطة إضعاف جهاز القضاء، ونددت الوزيرة الألمانية بعملية إطلاق النار في حوارة ومقتل مستوطنين خلالها، معتبرة أنهما قتلا "فقط لأنهما إسرائيليان. ولن يكون هناك مبررا أبدا لإرهاب كهذا"، وفي المقابل، نددت بإرهاب المستوطنين في حوارة في اليوم نفسه، وقالت إن "تعاطفنا يتجه أيضا نحو ضحايا عملية الانتقام في حوارة محذرة من تصاعد آخر في الضفة الغربية.

ورد كوهين قائلا إن بناء المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية سيستمر في عهد الحكومة الحالية كما كان في عهد سابقتها، وشدد على أنه "قطعا سنواصل البناء هناك أيضا".

ج- الموقف الإسرائيلي: -

شهد شهر أذار العديد من الأحداث المتواترة والتي تركت بصمات فارقة في الساحة الإسرائيلية الداخلية والخارجية على حد سواء، وخلّفت العديد من علامات الاستفهام والتعجب، وهذا ليس بسبب نوعيتها فقط، بل لأنه ومن المتوقع أن تمتد تبعات ومستجدات مثل هذه الأحداث حتى الأشهر اللاحقة، حيث احتل تراجع الحكومة الإسرائيلية عن مخططها القانوني الهادف إلى تغيير معالم الدولة من النواحي القضائية، صدارة الأحداث في الشهر موضوع التقرير، كان ذلك عقب تصاعد المعارضة الإسرائيلية الداخلية وضغوط الإدارة الأمريكية على إسرائيل بسبب مُضيها قدمًا في إنفاذ انقلابها القضائي، فرغم امتلاك رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، شبكة أمان برلمانية في الكنيست، إلا أنّها لم تُسعفه لتحقيق ما يريد فضلًا عن اتخاذها عدة خطوات ميدانية تجاه الفلسطينيين من شأنها توتير وتأزيم الأوضاع، علاوة على الصدمة التي تلقاها الاحتلال عقب التقارب الإيراني السعودي، وصولًا لانفجار مجدّو شمال فلسطين المحتلة الذي جاء على حين غرّة، والذي مثّل إخفاقًا أمنيًا إسرائيليًا من العيار الثقيل.

وفي هذا السياق، تقدم الرئيس الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ، يوم السبت ٣/١٨، بخطة لحل الخلاف بين الحكومة والمعارضة فيما يتعلق بخطة الإصلاحات القضائية، مشيرا إلى أن مخططه "يقوي الكنيست (البرلمان) والحكومة والنظام القضائي، ويحافظ على دولة الاحتلال اليهودية والديمقراطية"، حيث أنه منذ أكثر من ١٠ أسابيع، يتظاهر عشرات آلاف بشكل شبه يومي، ضد خطة "الإصلاح القضائي" التي تعتزم حكومة نتنياهو تطبيقها، وتقول المعارضة إن الخطة تمثل "بداية النهاية للديمقراطية"، فيما يردّد نتنياهو أنها تهدف إلى "إعادة التوازن بين السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) الذي انتُهك خلال العقدين الأخيرين"، وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، نتنياهو، قد وصف مقترح هرتسوغ، مساء الخميس، بـ "الفرصة الضائعة". فيما أيدتها المعارضة الإسرائيلية.

وأكد الرئيس الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ، خلال حفل تسليم الجنسية الفخرية لمدينة تل أبيب يوم ٣/١٤، بأن إسرائيل في وضع خطير قد يكون له تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية. وأضاف هرتسوغ " أود أن أهدي بضع الكلمات للصراع الداخلي الذي يمزقنا في هذا الوقت، ليس سرا أنني أكرس كل وقتي وجهدي لإيجاد اتفاقيات تنقذنا من الأزمة الدستورية والاجتماعية التي نحن فيها"، وتابع: "نحن في وضع خطير وخطير للغاية، قد يكون له عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية.. ألتقي بالجميع، استمع، أحاول أن أفهم، ألمس الآلام والمخاوف والقلق والأحلام؛ وأترجم كل ذلك إلى لحظة دستورية تأسيسية، ستقوي المبادئ الأساسية لدولة إسرائيل لأجيال قادمة، مشيرا أن الوضع في إسرائيل صعب للغاية ومثير للقلق.

والتقى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يوم الجمعة٣/١١، برئيسة حكومة إيطاليا جورجيا ميلوني، في روما، وعبرت رئيسة حكومة إيطاليا عن "قلقها إزاء التصعيد بين إسرائيل والفلسطينيين"، كما أبدت استعداد بلادها للمساهمة في تجدد المفاوضات مع الفلسطينيين، مؤكدة دعمها للتفاهمات التي جرى التوصل إليها في اجتماع العقبة، مشيرة الى أن "إسرائيل دولة صديقة وشريكة، وبالتزامن مع لقاء نتنياهو وميلوني، نظم احتجاج في روما بمشاركة العشرات من المتظاهرين ضد خطة إضعاف القضاء الإسرائيلي، حيث أطلق المتظاهرون الصافرات وحملوا لافتات تنادي بالديمقراطية وأخرى وصفت الخطة الرامية إلى إضعاف القضاء بـ "العار".

وأكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، خلال زيارته الحالية للعاصمة الألمانية برلين، يوم الخميس ٣/١٦، مدى أهمية قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها، وخلال زيارته للنصب التذكاري للهولوكوست برفقة المستشار الألماني أولاف شولتس، قال نتنياهو في برلين "نحن نعرف أن المطالبات بمحو إسرائيل لم تتوقف " ، وتأتي زيارة نتنياهو إلى ألمانيا، في ظل الانتقادات العلنية الأخيرة التي وجهتها القيادة الألمانية لخطة إضعاف جهاز القضاء التي

تقودها حكومة نتنياهو، فيما لم تخف الحكومة الألمانية في الأسابيع الأخيرة تحفظاتها على الحكومة اليمينية ومخاوفها من التصعيد مع الفلسطينيين، وخطة إضعاف القضاء.

وعقَب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في بيان صدر عن مكتبه يوم الأربعاء ٣/٢٢، على قانون فك الارتباط والذي يسمح للمستوطنين العودة لمناطق في الضفة الغربية، قائلا:" إن إلغاء بنود من قانون فك الارتباط، يضع حداً لقانون تمييزي ومهين يحظر على اليهود العيش في مناطق شمال الضفة، مشيرا نتنياهو إلى أن شمال الضفة الغربية جزء من وطننا التاريخي، ومع ذلك لا ننوي إقامة مستوطنات جديدة هناك.

كما رد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بغضب على تصريحات الرئيس الأمريكي، جو بايدن، يوم الأربعاء ٣/٢٩، الذي حثه على التراجع عن خطط التعديلات القضائية المثيرة للجدل، حيث قال جو بايدن للصحفيين: "لا يمكنهم الاستمرار في هذا الطريق"، وغرد نتنياهو في وقت لاحق أن إسرائيل ستتخذ قراراتها وهي "لا تستند إلى ضغوط من الخارج".

وفي وقت لاحق أعلن نتنياهو عن تأجيل خطة الانقلاب على القضاء، وفتح باب الحوار مع المعارضة وذلك بناء على خطة رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ جاء ذلك بعد استمرار المظاهرات ضد الإصلاح وعاشت إسرائيل فوضى عارمة وأزمة غير مسبوقة مفتوحة على مختلف السيناريوهات، فقد أعلن الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية (الهستدروت) الإضراب وكذلك الجامعات والمدارس والأطباء والمطار والجمارك وعدد من المحلات التجارية والشركات.

من جانبه حذر وزير الجيش الإسرائيلي، يوآف غالانت، وخلال مشاركته في اجتماع مغلق للجنة الخارجية والأمن يوم الاثنين ٣/٢٧، لعرض التهديدات الأمنية في ضوء التطورات الإسرائيلية الداخلية على خلفية أزمة التعديلات القضائية، ، بإنّ هناك ضعفاً في مكانة إسرائيل الدولية ، موضحا أنّ إسرائيل تعاني ضعفاً في المكانة الدولية، على الرغم من دعم الولايات المتحدة، مؤكدا أنّ "هناك خطراً كبيراً على الجيش الإسرائيلي، مشيراً إلى أنّ التهديدات لـ إسرائيل ألزمته التصرّف بشكل فوري، وتأتي تصريحات غالانت بعد فقدان السيطرة في إسرائيل، عقب إقالته من قبل رئيس الحكومة نتنياهو على خلفية انتقاده قانون التعديلات القضائية، وذلك بعدما أبلغ غالانت نتنياهو، بأنّه سيصوّت ضد مشروع التعديلات القضائية.

وذكر وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين في مؤتمر صحافي مشترك في برلين مع نظيرته الألمانية أنالينا بيربوك يوم الثلاثاء ٣/٢٨، أن بناء المستوطنات الإسرائيلية الجديدة في الضفة الغربية سيستمر في عهد الحكومة الحالية كما كان في عهد سابقتها، قائلا كوهين: "قطعا سنواصل البناء هناك أيضا."

كما رفضت وزارة الخارجية الإسرائيلية استقبال وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، يوم الأربعاء ٣/١٥، في أعقاب مطالبته بوقف توسيع المستوطنات في الضفة الغربية، وبادعاء نشره مقالا شبّه فيه جنود الاحتلال الإسرائيلي بالمسلحين الفلسطينيين، وقد جرى اتصال هاتفي متوتر بين بوريل ووزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، على خلفية مداولات جرت في البرلمان الأوروبي بعنوان "تدهور الديمقراطية في إسرائيل والانعكاسات على الأراضي المحتلة"، وذكر بوريل هذه المحادثة في خطابه أمام البرلمان الأوروبي وقال إنه حاول أن يشرح لكوهين "بصورة لطيفة" أنه دُعي إلى المداولات في البرلمان وأنه ملزم بالامتثال للدعوة، وقال إنه لم يقارن بين المقاومة الفلسطينية وعمليات جيش الاحتلال. وأعلن بوريل أن الاتحاد الأوروبي لن يتدخل في شؤون داخلية إسرائيلية، مثل خطة إضعاف جهاز القضاء، إلا أنه أضاف أنه "رغم الاحترام للإجراءات الديمقراطية في إسرائيل، لكن بإمكان هذا المجلس (البرلمان الأوروبي) أن يبحث في هذه الآلية وكيف تتلاقى هذه الأمور مع قيمنا في المنطقة، وهذا ليس تدخلا وإنما طريقة تعبر فيها عن اهتمامنا وتقديرنا للديمقراطية الإسرائيلية.

وأرسلت وزارة الخارجية الإسرائيلية تعليمات إلى سفرائها في أوروبا، وذلك قبيل المداولات التي ستجري في البرلمان الأوروبي يوم، الثلاثاء ٣/١٤، حول خطة الحكومة الإسرائيلية لإضعاف جهاز القضاء. وطالبت الوزارة السفراء بالتحدث مع أعضاء مؤيدين لإسرائيل في البرلمان الأوروبي من أجل أن يعبروا عن معارضتهم "لتدخل الاتحاد الأوروبي في شؤون داخلية إسرائيلية"، محاولة وزارة الخارجية الإسرائيلية التقليل من أهمية المداولات في البرلمان الأوروبي، لكنها عملت بشكل حثيث من وراء الكواليس من أجل التأثير على هذه المداولات، وعبر قادة دول أوروبية، بينهم الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، الذي حذر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، من تبعات خطة إضعاف جهاز القضاء وتصنيف إسرائيل أنها دولة غير ديمقراطية.

وأرسل مدير دائرة الاتحاد الأوروبي في وزارة الخارجية الإسرائيلية، أساف موران، يوم السبت ٣/١١، تعليمات إلى جميع سفراء إسرائيل في الاتحاد الأوروبي بشأن المداولات في البرلمان الأوروبي، وجاء في رسالة موران "إنه في أعقاب نشاط دبلوماسي لسفارة إسرائيل لدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسل، لن يصوت البرلمان على قرار طارئ بخصوص الخطة القضائية الإسرائيلية". وطلبت التعليمات من السفراء الإسرائيليين التوجه إلى "أصدقاء إسرائيل" في البرلمان الأوروبي وتسليمهم "توجيهات" بإمكانهم استخدامها ضد المداولات، وتدعي هذه "التوجيهات" أن إسرائيل هي دولة ديمقراطية قوية ويجري فيها نقاش عام حول موضوع "الإصلاح القضائي الذي يشكل نقطة حساسة في الحيز العام الإسرائيلي"، واعتبرت أن المظاهرات الواسعة في إسرائيل ضد الخطة القضائية هي "تعبير عن خلاف وعن قدرة الجمهور الإسرائيلي في تطبيق حقوقه الديمقراطية".
كذلك شملت هذه التعليمات أنه يتعين على السفراء أن يحيطوا أعضاء في البرلمان الأوروبي بأن الخطة هي "إجراء إسرائيلي داخلي لا يزال بعيد عن نهايته وأنه من الأفضل أن يستنفد نفسه من دون تدخل خارجي"، إلا أنه بحسب مخطط الحكومة، فإنه من الجائز أن يتم التصويت في الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة على أجزاء من الخطة القضائية .

وحذر وزير دفاع الاحتلال الإسرائيلي السابق بيني غانتس، يوم ٣/١٨من اندلاع حرب أهلية تدمر كيان الاحتلال، قائلا: " أخشى أن تكون هناك حرب أهلية.. واعتقد أن لا أحد يريد ذلك، لكن التدهور على منحدر سلبي وخطر حدوث حرب أهلية يتزايد، وهذه ليست نبوءات نابعة عن غضب، هذا كلام واقعي، أنا أعيش داخل شعبي وأرى كيف نتفكك".

وهدد رئيس المعارضة الإسرائيلية يائير لابيد بكشف ما قال إنها أكاذيب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بشأن الجهوزية العسكرية ضد إيران يوم الاثنين ٣/٦، قائلا في تغريدة بحسابه على تويتر، يوم الأحد ٣/٦: "إذا لم يكف نتنياهو عن الكذب بشأن الجهوزية في الموضوع الإيراني، فسأضطر لشرح كل الثغرات والإهمال الذي كان مسؤولا عنه حتى قمنا بتغييره"، في إشارة لخسارة نتنياهو الانتخابات وصعود "حكومة التغيير" عام ٢٠٢١ التي تناوب على رئاستها نفتالي بينيت ولابيد واستمرت لمدة عاما ونصف العام قبل أن يعود نتنياهو أواخر ٢٠٢٣ على رأس ائتلاف يميني متشدد، مضيفا لابيد: "أقترح عليه ألا يتحدث كثيرا عن هذه القضية، وقبل كل شيء أن يفعل المزيد".

كما صرح رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، غادي آيزنكوت، في صحيفة "يديعوت أحرونوت يوم الجمعة ٣/١٧، إنه "إذا كانت خطة الحسم" هذه خطة الرجل الأكثر تأثيرا في الحكومة الإسرائيلية الآن، فإن وضعنا سيء. فحلم سموتريتش هو كارثة للمشروع الصهيوني وخطر على مستقبل الدولة كدولة يهودية، ديمقراطية، تقدمية ومتساوية بروح وثيقة الاستقلال"، وأضاف آيزنكوت بأن "المشكلة ليست سموتريتش الذي يمثل ١٠% من الجمهور الإسرائيلي الذي يؤيد رؤية الدولة الواحدة، المشكلة هي مع الحزب الحاكم ومع نتنياهو، الذين جلبونا إلى وضع فيه الهوامش المتطرفة تقود الدولة إلى مكان مدمر. ونمت هذه الخطة على خلفية غياب إستراتيجية إسرائيلية في الحلبة الفلسطينية طوال سنين، وإذا كنا لا نتخذ قرار فهذا قرار، يستغله أشخاص متطرفون وحازمون".

فيما عقب رئيس الشاباك الأسبق، يورام كوهين، على الخطة بالقول إنه "عارضت الحل الذي يوصف بـ"دولتين للشعبين" بسبب الضعف الأمني والأدائي للسلطة الفلسطينية، وفي جميع الأحوال هذا الحل ليس واقعيا في العقد القريب على الأقل، لكني أعارض أيضا فكرة الدولة الواحدة للشعبين، لأن معنى ذلك هو أن يكون داخل حدود إسرائيل

سبعة ملايين يهودي وخمسة ملايين عربي – فلسطيني، ودولة ثنائية القومية كهذه ستلحق ضررا شديدا بالحلم الصهيوني، وهي لن تكون يهودية واضحة وليست ديمقراطية حقيقية"، وأضاف كوهين "إن الفلسطينيين لن يوافقوا على خطة سموتريتش أبدا، "الاحتمال الأكبر هو اندلاع عنف واسع من جانبهم. وخطوة كهذه ستؤدي إلى قطع العلاقات مع دول عربية في الشرق الأوسط ولانتقادات شديدة وربما عقوبات من جانب دول كثيرة في العالم، وبضمنها دول صديقة لإسرائيل، وعلى الحكومة أن تتيقن من أنه في منصبه الحالي كوزير في وزارة الأمن، لا ينفذ سموتريتش خطوات هادئة ولا يمكن تصحيحها من أجل تحقيق رؤيته"، إلا أن سموتريتش بدأ فعلا بتطبيق رؤيته. فقد تم تعيين سموتريتش وزيرا في وزارة الأمن ومسؤولا عن "مديرية الاستيطان"، وعين مدير عام الكتلة الاستيطانية "بنيامين" السابق، يهودا إلياهو، رئيسا لهذه الدائرة. وتسمح هذه المديرية لسموتريتش بالسيطرة الفعلية على وحدتي "منسق أعمال الحكومة في المناطق (المحتلة)" و"الإدارة المدنية"، وهما تقرران كل ما يتعلق بمجال التخطيط والبناء.

ونقلت الصحيفة عن مصدر في وزارة الأمن قوله إنه "إذا أخذوا من سموتريتش منصبه في وزارة الأمن بسبب تصريحات أخرى مثل "محو حوارة" أو خلاف مع نتنياهو، فإنه سيفكك الحكومة دون أي تردد."
وشدد مصدر آخر في وزارة الأمن على أن سموتريتش يستخدم منصبه كوزير المالية من أجل تعزيز منصبه في وزارة الأمن، وبعد أن وقع سموتريتش وغالانت (وزير الأمن يوآف غالانت) على اتفاق تقاسم الصلاحيات بينهما، وقّعت وزارة المالية على اتفاق مع وزارة الأمن من أجل زيادة ميزانية الأمن، ولا يمكن نفي العلاقة بين الأمرين."

وأشار غلعاد، وهو منسق أعمال الحكومة السابق في المناطق المحتلة، إلى أنه "عندما تخرج الإدارة المدنية من جهاز الأمن، فإنك تحولها إلى أداة لتطبيق رؤية سموتريتش الخطيرة جدا. وسيكون بإمكانه أن يوعز لهم بعدم إنفاذ القانون ضد الاستيطان اليهودي غير القانوني (أي البؤر الاستيطانية العشوائية)، ومن هنا وحتى تكرار أحداث حوارة تصبح الطريق قصيرة"، وخطة الحسم" نشرها سموتريتش عام ٢٠١٧، عندما كان عضو كنيست هامشي، وبعد تعيينه وزيرا في وزارة الأمن ومسؤولا عن "مديرية الاستيطان" بات يمسك الأداة التي تمكنه من "محو الخط الأخضر" وتهجير فلسطينيين، وتستند هذه الخطة إلى أن حل الدولتين ليس واقعيا ولن يُطبق أبد؛ المشروع الصهيوني هو الأكثر عدلا وأخلاقية خلال مئات السنين الأخيرة؛ ومقولة إنه لا يمكن قمع التطلعات العربية لتعبير قومي في "أرض إسرائيل" ليست صحيحة، وتقضي المرحلة الأولى في الخطة إلى إنشاء "وعيٍ" بأن حق تقرير المصير في المنطقة الواقعة غربي نهر الأردن هو لليهود فقط، وكتب سموتريتش في خطته أن دولة عربية لن تقام في "قلب أرض إسرائيل" وأن "عدم تطبيق هذا الحلم يقلص المحفزات لتطبيقه وكذلك يقلص الإرهاب"، ويعتبر أن إنشاء هذا "الوعي" يجب أن يرسخ بإعلان، يشكل "مقولة إسرائيلية قاطعة للعرب والعالم كله بأنه لن تقام دولة فلسطينية"، وكذلك من خلال أفعال، مثل فرض "سيادة إسرائيل" في الضفة الغربية، وبخاصة من خلال توسيع الاستيطان، بادعاء أن من شأن ذلك أن "يكوي وعي العرب والعالم كله بأنه لا يوجد أي احتمال لإقامة دولة عربية في أرض إسرائيل"، وفي المرحلة الثانية من "خطة الحسم" يتم تخيير الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس المحتلتين: "بإمكان من يريد وقادر على التنازل عن تطلعاته القومية أن يبقى هنا والعيش كفرد في الدولة اليهودية..." لكن ليس كمواطنين. "ومن لا يريد أو ليس قادرا على التنازل عن تطلعاته القومية، سيحصل منا على مساعدة من أجل الهجرة إلى الدول العربية العديدة التي بإمكان العرب أن يحققوا فيها تطلعاتهم القومية، أو إلى أي وجهة أخرى في العالم"، وأضاف سموتريتش في خطته أنه "سيكون هناك من سيصرون على اختيار "خيار" ثالث، أي الاستمرار في ممارسة العنف تجاه الجيش الإسرائيلي، دولة إسرائيل والسكان اليهود. ومخربون كهؤلاء ستتعامل قوات الأمن معهم بحزم، بقوة كبيرة التي نمارسها الآن، وبشروط مريحة أكثر بالنسبة لنا."

ويتوقع سموتريتش أن تقابل خطته بمعارضة شديدة في فلسطين والعالم. "ربما سيكون من الصعب هضم خطة الحسم في البداية، لكن المنطق الكبير الذي تتضمنه، مثل كونها ضرورية وحتمية، سيؤدي في نهاية المطاف إلى تبنيها من جانب المجتمع الإسرائيلي والمجتمع الدولي"، ويتابع أنه "بالإمكان فرض السيادة الإسرائيلية على جميع مناطق يهودا والسامرة من دون منح العرب القاطنين فيها حقوق التصويت للكنيست منذ اليوم الأول، وستبقى (إسرائيل) ديمقراطية"، معتبرا أن "هذا ليس أبارتهايد، وإنما عنصر ناقص في سلة الحريات"، ومنذ نشر هذه الخطة، انتقل

سموتريتش من عضو كنيست هامشي إلى زعيم حزب ووزير هام، ولا يزال يتمسك بـ"خطة الحسم". وبعد أن دعا إلى "محو حوارة من الوجود"، خلال مؤتمر عقدته صحيفة "ذي ماركر"، قبل أسبوعين، قال سموتريتش في المؤتمر نفسه إنه "يؤيد استخدام القوة" ضد الفلسطينيين ودعا إلى البحث في جوجل عن دراسة أعدها حول سياسته تجاه الفلسطينيين. وقال: "ابحث عن "خطة الحسم".

وزعم بتسلئيل سموتريتش وزير المالية في الحكومة الإسرائيلية، وزعيم حزب "الصهيونية الدينية"، إن مؤمن بفكرة أنه لا يوجد شيء اسمه شعب فلسطيني. قال ذلك في خلال خطاب ألقاه في مؤتمر عُقد في باريس، يوم الاثنين ٣/٢٠، أنه حيث قال: "لا يوجد شعب فلسطيني، وهل يوجد تاريخ فلسطيني؟ إنهم يخترعون شعبا خياليا. ويعملون من أجل حقوق خيالية من أجل محاربة الحركة الصهيونية، هذه هي الحقيقة. وينبغي أن يسمع عرب أرض إسرائيل هذه الحقيقة، وكذلك اليهود المرتبكين قليلا وقصر الإليزيه والبيت الأبيض أيضا. يجب أن يسع ذلك العالم كلّه، وأول من حمل هذه الفكرة الناشط اليميني الصهيوني جاك كويفر الذي توفي منذ عامين بالسرطان، وتم إحياء ذكرى مصرعه في باريس بمشاركة سموتريتش الذي ألقى كلمة ركز فيها على مهاجمة الفلسطينيين واستعطاف يهود فرنسا.
وقال سموتريتش" :الشعب الفلسطيني مجرد اختراع عمره أقل من ١٠٠ عام"، معتبرًا أن نظرة وفكرة كويفر "حقيقة"، مضيفًا: "هذه الحقيقة ويجب ألا ننصاع إلى الأكاذيب وتحريفات التاريخ"، وادعى أن اليهود هم أصحاب الأرض، مدعيًا أن جده وجدته يعيشان فيها منذ أكثر من ١٠٠ عام، قائلًا: "من هو أول ملك فلسطيني، ما هي عملتهم، أو تاريخهم؟، لا يوجد شيء من هذا، هم مجرد عرب كانوا في الشرق الأوسط وجاءوا إلى أرض إسرائيل في نفس وقت هجرة اليهود بعد ٢٠٠٠ عام من المنفى، فاخترعوا أمة وهمية ويطالبون بحقوق في أرض إسرائيل لمجرد محاربة الحركة الصهيونية". وفق قوله.

كما اعتبر أن هذه هي "الحقيقة التاريخية، والتي يجب أن يسمعها العرب وقصر الإليزيه، واليهود في كل مكان، وحتى في البيت الأبيض، وأن يسمع العالم كله هذه الحقيقة"، وخاطب سموتريتش، الفلسطينيين في الداخل المحتل، مطالبًا إياهم بـ "التوقف عن البصق في البئر الذي يشربون منه"، واصفًا "إسرائيل" بأنها "معجزة يجب استغلالها والتوقف عن نزع الشرعية عنها"، مدعيًا بالقول: "نحن ننشر الخير لجميع سكان البلاد يهودًا وغير يهود، ولا يوجد مثل ذلك في أي بلد آخر بالعالم".

وفي أعقاب أقوال رئيس حزب الصهيونية ووزير المالية والوزير في وزارة الأمن، بتسلئيل سموتريتش، التي زعم فيها أنه "لا يوجد شعب فلسطيني" وعبر عن تبنيه لـ "أرض إسرائيل الكبرى" وأنها تشمل الأردن، إضافة إلى أقواله العنصرية حول "محو حوارة من الوجود"، وإثر تصريحات سموتريتش، استدعت وزارة الخارجية الأردنية السفير الإسرائيلي في عمان للاحتجاج على أقوال سموتريبتش. وأفادت قناة "كان" العبرية ٣/٢٢، بأن رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، تساحي هنغبي، تحدث مع وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، لشرح الموقف الإسرائيلي، وذلك في موازاة محادثات أجراها، مسؤولون أمنيون إسرائيليون مع مسؤولين في الأردن "في محاولة لتهدئة الأجواء."

ونددت دول أخرى بشدة بتصريحات سموتريتش، بينها الولايات المتحدة وفرنسا والسعودية والإمارات "، فإنه يوجد تخوف في إسرائيل من أن أقوال سموتريتش "ستؤثر على التعاون الأمني بين إسرائيل وبين الأردن ومصر في التوقيت الحالي، ويشار إلى أن مصر تلعب دور الوسيط بين إسرائيل وحركة حماس بكل ما يتعلق بقطاع غزة. كذلك فإن العلاقات الأمنية بين إسرائيل والأردن ذات أهمية كبيرة، وأن أقوال سموتريتش، وهو عضو رفيع في المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية، "ستلحق ضررا بتفاهمات اجتماعي شرم الشيخ والعقبة، قبيل الفترة الحساسة لشهر رمضان.

ح- الموقف الأمريكي: -

شدد الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال اتصال هاتفي جمع الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن، مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، يوم الاثنين ٢٠ /٣، بشأن اجتماع شرم الشيخ بمصر يوم ٣/١٩، الي جمع كبار المسؤولين السياسيين والأمنيين من إسرائيل، والسلطة الفلسطينية، ومصر، والأردن، والولايات المتحدة بهدف الحد من التوترات، على ضرورة اتخاذ جميع الأطراف خطوات عاجلة وتعاونية لتعزيز التنسيق الأمني، وإدانة جميع الأعمال الإرهابية، والحفاظ على قابلية حل الدولتين ، مؤكدا بايدن على إيمانه بأن القيم الديمقراطية كانت على الدوام، ويجب أن تظل، سمة مميزة للعلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وأنه يجب متابعة التغييرات الأساسية بأوسع قاعدة ممكنة من الدعم الشعبي" وذلك في إشارة إلى الأزمة القانونية بشأن القضاء التي تعصف بإسرائيل، وعرض الرئيس دعمه للجهود الجارية للتوصل إلى حل وسط بشأن الإصلاحات القضائية المقترحة بما يتفق مع تلك المبادئ الأساسية، كما ناقش الزعيمان التوترات والعنف في الضفة الغربية"، مجددا الرئيس بايدن التزامه الراسخ بأمن إسرائيل والتعاون المستمر بين فرق الأمن القومي، بما في ذلك مواجهة جميع التهديدات التي تشكلها إيران.

وصرح الرئيس الأميركي، جو بايدن، في واشنطن يوم الخميس ٣/٣٠، إنه "قلق جدا من الأوضاع في إسرائيل"، مؤكدا أنه لن يدعو رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لزيارة البيت الأبيض، "خلال المستقبل القريب"، وذلك في أعقاب الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها إسرائيل خلال الفترة الماضية، على خطة حكومة نتنياهو لإضعاف القضاء، قائلا بايدن إنه "مثل العديد من المؤيدين المخلصين لإسرائيل، أنا قلق للغاية، لا يمكنهم الاستمرار في هذا الطريق، لقد أوضحت ذلك تمامًا، وفي أعقاب تصريحات الرئيس الأميركي، اعتبر وزير الأمن الإسرائيلي السابق، أن الإضرار بالعلاقات مع واشنطن يشكل "خطرا استراتيجيا".

ورحبت الإدارة الأميركية بإعلان نتنياهو تعليق مخطط إضعاف القضاء، في أعقاب الانقسام الشديد في المجتمع الإسرائيلي. وقالت الناطقة باسم البيت الأبيض، كارين جان بيير، في إفادة صحافية، إن واشنطن "ترحب بإعلان نتنياهو، وتعتبره فرصة لإيجاد المزيد من الوقت والمساحة للتسوية "، مضيفه أن التسوية هي ما كانت تطالب به الولايات المتحدة. وكشفت صحيفة "نيويورك تايمز" بأن الاحتجاجات والإضرابات لم تكن وحدها ما دفع نتنياهو للتراجع عن مواصلة تشريعات إضعاف القضاء، وذكرت أن الإدارة الأميركية مارست خلال الساعات الـ ٤٨ التي سبقت إعلان نتنياهو بهذا الشأن، ضغوطات شديدة على تل أبيب لوقف التشريعات والحوار مع المعارضة.

كما كرر وزير الخارجية الأميركي، رسائل البيت الأبيض لحكومة بنيامين نتنياهو، في حديث مع وكالة "فرانس برس يوم الجمعة ٣/١٧، وحثّها على التوصل إلى حل توافقي حول مخطط لإصلاح جهاز القضاء، وقال إن ذلك يضمن التوصل إلى حل مقبول ودائم، وقال بلينكن إنه فيما لن تنحاز الولايات المتحدة إلى أي طرف بشأن تفاصيل المقترحات الرامية لتغيير النظام القضائي، "في ديمقراطية إسرائيل النابضة جدا" فإن التوصل إلى "توافق هو أفضل سبيل للمضي قدما"، وعبّر البيت الأبيض عن دعمه للمخطط الذي اقترحه الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، في محاولة لإنهاء الانقسام حول إصلاح جهاز القضاء في إسرائيل.

وفي مؤتمر صحافي عقده الناطق باسم مجلس الأمن القومي، جون كيربي، قال إن البيت الأبيض "يدعم جهود الرئيس هرتسوغ المستمرة للبحث عن حل يتوافق مع تلك المبادئ الديمقراطية"، وشدد المتحدث الأميركي على ضرورة الحفاظ على "الضوابط والتوازنات لضمان استقلال الجهاز القضائي"، معتبرا أن "عبقرية ديمقراطيتنا وديمقراطية إسرائيل هي أنها مبنية على مؤسسات قوية"، وقال إن مقترح هرتسوغ "يتماشى مع القيم الديمقراطية المشتركة لإسرائيل والولايات المتحدة."

وأعرب وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، خلال لقائه مع وزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلي، رون ديرمر، ورئيس مجلس الأمن القومي، تساحي هنغبي، يوم الثلاثاء ٣/٧، عن قلقه إزاء استمرار العنف في الضفة

الغربية، القلق الأميركي تزايد خصوصا في أعقاب تفوهات سموتريتش حول "محو حوارة" مشددا على ضرورة اتخاذ جميع الأطراف خطوات لإعادة الهدوء وتهدئة التوترات، وفق ما ذكر بيان للمتحدث باسم الخارجية الأميركية، نيد برايس، وتأتي أقوال بلينكن في سياق محاولة الإدارة الأميركية منع تصعيد في الضفة الغربية خلال شهر رمضان وكانت الإدارة تأمل بأن يساهم الاجتماع الأمني الذي عقد في العقبة في لجم التصعيد، لكن خاب أملها من رد فعل الحكومة الإسرائيلية على هذا الاجتماع.

من جانبه أوضح السفير الأمريكي لدى إسرائيل توم نيدس، يوم الثلاثاء ٣/١، إن قمة العقبة كانت خطوة صغيرة "لم تكن كامب ديفيد جديدة"، مضيفا نيدس: "الأردنيون أجبروا الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على الجلوس معًا لأن هناك مشاكل كثيرة ولا يريد أحد أن يرى سيارات محترقة ونوافذ مكسورة وهجمات من كل مكان، وان من نتائج قمة العقبة التي جرت برعاية أمريكية وأردنية وشاركت فيها مصر والسلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، مرجحًا أن يكون هناك بعض التقدم في العديد من الخطوات الإيجابية.

كما طالبت إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، من الحكومة الإسرائيلية، يوم ٣/٣، تقديم توضيحات، في أعقاب تنكر مسؤولين إسرائيليين للتفاهمات التي تم التوصل إليها، في اجتماع العقبة الذي استضافه الأردن وشارك فيه وفد عن السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة وإسرائيل ومصر إلى جانب البلد المضيف ،وذلك إثر التصريحات التي صدرت عن وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، ووزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، وحتى رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، تعقيبا على البيان الذي صدر عن المشاركين في اجتماع العقبة والإعلان الأميركي في هذا الشأن.

وطالبت الولايات المتحدة، رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يوم الاثنين ٣/٦، بالتنديد بأقوال وزير المالية المتشدد، بتسلئيل سموتريتش، حول "محو قرية حوارة". ووصف نتنياهو هذا التصريح بأنه "غير ملائم"، لكنه امتدح سموتريتش، بعد ان ادعى أنه قصد القضاء على "المخربين"، ووصفت وزارة الخارجية الأميركية تصريح سموتريش بأنه "بغيض". وقال المسؤول الدفاعي الأميركي إن أوستن "سيكون صريحا تماما مع القادة الإسرائيليين بشأن مخاوفه من دائرة العنف في الضفة الغربية والتشاور بشأن الخطوات التي يمكن للقادة الإسرائيليين اتخاذها لإعادة الهدوء بشكل فعال قبل الأعياد المقبلة.

كما وصفت الولايات المتحدة، يوم الثلاثاء ٣/٢١، تصريحات وزير المالية في حكومة الاحتلال الاسرائيلي بتسلئيل سموتريتش الذي أنكر وجود الفلسطينيين بأنها "مهينة" و"خطيرة"، وقال المتحدث باسم الخارجية الاميركية فيدانت باتيل "هذه التصريحات ليست غير دقيقة فحسب، بل هي ايضا مهينة وخطيرة"، وأضاف "يملك الفلسطينيون تاريخا وثقافة ثريين، والولايات المتحدة تثمّن شراكتنا مع الشعب الفلسطيني"، كما ندد باتيل بالخريطة التي كانت على المنصة حيث تحدث سموتريتش ووصفها بأنها "غير دقيقة".

وعلى صعيد آخر، استدعت وزارة الخارجية الأميركية، السفير الإسرائيلي مايك هرتسوغ، يوم الاربعاء ٣/٢٢، لتوبيخه في أعقاب مصادقة الكنيست على إلغاء قانون فك الارتباط عن شمال الضفة الغربية، ووصفت هذه الخطوة بـ "الاستثنائية" خاصة بعد بيان الخارجية الأميركية الذي ندد بشدة بمصادقة الكنيست على إلغاء القانون الذي يتيح للمستوطنين للعودة لمستوطنات شمال الضفة الغربية التي أُخليت عام ٢٠٠٥، واجتمع هرتسوغ مع نائبة وزير الخارجية ويندي شرمان، التي أعربت عن قلق بلادها العميق من الخطوة الاسرائيلية التي تجيز بناء مستوطنات في شمال الضفة الغربية. كما ذكرت هيئة البث الإسرائيلية العامة الناطقة بالعربية، وقالت الهيئة، إن التوبيخ آلية دبلوماسية نادرة للغاية في العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة.

من جانب آخر بررت وزارة الخارجية الأميركية على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس، يوم الاربعاء ٨/٣، الغارة المميتة التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في مخيم جنين للاجئين في شمال الضفة الغربية المحتلة، التي أدت إلى استشهاد ستة مواطنين فلسطينيين وجرح ٢٦ آخرين على اعتبار أنها "جزء من حق دفاع مشروع عن النفس لإسرائيل"، في تباين واضح عن رد فعل الوزارة للمداهمات السابقة لجيش الاحتلال، مؤكدا بأن

الإدارة الامريكية لاتزال تعتقد أن الإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون تدابير متساوية من الحرية والأمن والازدهار، وأن الهدف على المدى القريب هو الهدف الذي نستمر في التأكيد علنا وسرا، على أنه يجب على الإسرائيليين والفلسطينيين اتخاذ خطوات على أساس عاجل لتهدئة التوترات، واستعادة الهدوء، ووضع حد لدوامة العنف هذه التي أودى بحياة الكثير من الجانبين، وإن الغاية النهائية التي تسعى إليها، الإدارات الأمريكية المتعاقبة، والتي تسعى إليها الدول في جميع أنحاء العالم هي دولة مستقلة للشعب الفلسطيني، حيث يمكن أن يعيش مع تدابير متساوية من الأمن والازدهار والاستقرار والحرية والديمقراطية، والأهم من الكرامة، مضيفا برايس :"إن الأحداث التي وقعت في حواره تؤكد لنا هشاشة الوضع في الضفة الغربية والحاجة الملحة لزيادة التعاون لمنع المزيد من العنف. لقد أعربنا عن قلقنا بشأن رفاهية السكان المدنيين في حوارة، وكما قلنا مرارًا، يستحق الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء العيش في أمان".

وصرح مارتن إنديك، السفير الأمريكي السابق لدى إسرائيل، خلال انضمامه إلى الاحتجاج الأسبوعي أمام السفارة الإسرائيلية في واشنطن، يوم الاحد ٣/٢٦، وحضره مئات الإسرائيليين واليهود الأمريكيين، ودعا إنديك الحكومة الإسرائيلية إلى الانسحاب ووقف الثورة ضد إضعاف القضاء، وقال إنديك حسب موقع "يديعوت احرنوت" إن إسرائيل في مأزق، وأنا أقول هذا بعد زيارة استمرت عشرة أيام لإسرائيل، نتنياهو يصر على اختيار القضاة ونحن نعلم إلى أين سيقودنا ذلك..." إذا أصبحت إسرائيل ديمقراطية غير شرعية على غرار المجر، فإن العلاقات مع الولايات المتحدة سوف تتضرر"، وكان إنديك، المبعوث الأميركي السابق لعملية السلام في الشرق الأوسط دعا الإدارة الأميركية إلى الضغط على حكومة رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، لردعها عن القيام بخطوات استفزازية ضد الفلسطينيين.

من جانبه، صرح السفير الإسرائيلي الأسبق في الولايات المتحدة الأمريكية "داني أيالون"، الأربعاء ٣/٢٩، بأنه سمع من واشنطن أن رئيس حكومة الاحتلال اليمينية بنيامين نتنياهو يشكل خطرًا وجوديًا على "إسرائيل"، وأضاف "أيالون" لإذاعة "١٠٣ FM" الإسرائيلية، "سمعت من واشنطن أن نتنياهو يشكل خطرًا وجوديًا على إسرائيل، ويُعرّض المصالح الأمنية للولايات المتحدة للخطر"، موضحا "أيالون" أن الولايات المتحدة استثمرت مئات المليارات من الدولارات في "إسرائيل" على مر السنين؛ لأن "تل أبيب" بالنسبة للأمريكيين هي مصلحة أمنية حيوية، وتعمل على استقرار الشرق الأوسط بالنسبة لهم، وأن إسرائيل القوية تردع أي عدو محتمل، وبالنسبة للولايات المتحدة فإن الاستقرار في الشرق الأوسط مهم؛ لأنه إذا بدأت الحروب هنا، فستكون واشنطن مُجبرة على التدخل، وهذا هو آخر شيء يحتاجون إليه"، على حد قوله، مشيرا إلى أن الأزمة بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" ربما أكبر من أزمة عام ١٩٩١م حين حجب الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش ١٠ مليارات دولار من ضمانات القروض التي أرادتها "إسرائيل" لجلب عشرات آلاف المستوطنين اليهود السوفييتيين، بسبب عدم الثقة، لافتا إلى أن "الاتفاق الواسع هو دولة إسرائيل، وبدون إجماع ستكون إسرائيل ضعيفة، وهذه ليست مصلحة أمريكية"، على حد قوله، كما مارست الولايات المتحدة الأميركية ضغوطًا كبيرة لسحب مشروع قرار يدين هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في بلدة حوارة، ، وأنها هددت باستخدام الفيتو، مما أدى الى فشل مجلس الأمن الدولي، في جلسته التي عقدها مساء الثلاثاء ٣/١ بالتوصل الى بيات يدين هذا القرار، وأرجعت مصادر أممية الفشل في إصدار البيان .

وذكر موقع أكسيوس الأمريكي في تقرير له يوم الأربعاء٢٢ /٣، أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تمر بأزمة كبيرة بعد أقل من ثلاثة أشهر من عودة بنيامين نتنياهو إلى رئاسة وزراء إسرائيل، فقد استدعت الولايات المتحدة السفير الإسرائيلي في واشنطن مايك هرتسوغ للاحتجاج على قانون إسرائيلي تم تمريره في وقت سابق من ذلك اليوم والذي ألغى فك الارتباط الإسرائيلي عام ٢٠٠٥ عن شمال الضفة الغربية المحتلة وجاء التوبيخ الأمريكي النادر لأحد أقرب حلفائها بعد أسابيع من التوترات المتصاعدة بين البلدين، كما أعربت الإدارة عن مخاوفها حتى قبل أن يؤدي نتنياهو اليمين، بما في ذلك المناصب الوزارية التي كان من المقرر أن يمنحها رئيس الوزراء لشركاء معينين من اليمين المتطرف في الائتلاف، لكن في ذلك الوقت، كما يقول المسؤولون الأمريكيون، أرادت إدارة بايدن تجنب المواجهة حتى تتمكن من العمل مباشرة مع نتنياهو في مواجهة إيران وتوسيع اتفاقات "ابرهام"
وأعرب مسؤولون أمريكيون، بمن فيهم الرئيس بايدن، عن مخاوفهم بشأن ما ستعنيه الخطة للديمقراطية الإسرائيلية.

كما تصاعدت التوترات بشأن عدة حوادث في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك دعوة وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش إلى "محو" قرية حوارة الفلسطينية - وهي دعوة حاول التراجع عنها منذ ذلك الحين.
وأدى التعليق إلى إعلان البيت الأبيض علنا أن إدارة بايدن ستقاطع سموتريتش خلال زيارته لواشنطن، واستمرت التوترات في الظهور عندما أدان البيت الأبيض سموتريتش مرة أخرى - هذه المرة لادعائه أن الشعب الفلسطيني كان "اختراعًا" ولا وجود له.

كما تفاقمت تلك التوترات عندما ألغى الكنيست الإسرائيلي قانون فك الارتباط لعام ٢٠٠٥. وتسمح الخطوة للمواطنين الإسرائيليين بالدخول إلى المنطقة الواقعة بين مدينتي جنين ونابلس، والتي كان المستوطنون الإسرائيليون قد أخلوها عام ٢٠٠٥، ويمكن لهذه الخطوة أن تزيد بشكل كبير من احتمالات الاحتكاك بين المستوطنين والفلسطينيين في المنطقة الأكثر حساسية واضطرابًا في الضفة الغربية المحتلة، ووصفت الولايات المتحدة هذه الخطوة بأنها "استفزاز" وانتهاك للالتزامات التي تعهدت بها الحكومة الإسرائيلية للولايات المتحدة.
وقال مصدران إسرائيلي وأمريكي، إن السفير الإسرائيلي هرتسوغ استُدعى في مهلة قصيرة للقاء نائبة وزيرة الخارجية ويندي شيرمان.

ولفت الموقع إلى أن آخر مرة تم فيها استدعاء إلى وزارة الخارجية كانت في عام ٢٠١٠ عندما وافقت إسرائيل على بناء جديد في مستوطنة بالقدس الشرقية خلال زيارة نائب الرئيس آنذاك بايدن إلى البلاد، ورفض نتنياهو، انتقادات إدارة بايدن، قائلا إن القانون الجديد "يضع حدا لقانون تمييزي ومهين يمنع اليهود من العيش في مناطق في شمال السامرة، وهي جزء من وطننا التاريخي"، وفي الوقت نفسه، شدد مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، على أن الحكومة لا تعتزم إقامة مستوطنات جديدة في أجزاء من الضفة الغربية التي يتناولها القانون الجديد.

ثانيا: انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أ- الشهداء والجرحى: -

طبقا لتقديرات التقرير الشهري لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية، تسببت أنشطة الاحتلال الإسرائيلي العدوانية خلال الفترة موضع التقرير، آذار٢٠٢٣، باستشهاد (٢٥) فلسطينيا؛ بينهم خمسة أطفال استشهدوا برصاص الاحتلال الذي استهدفهم على حواجزه أو أثناء اقتحامه للقرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة؛ والأطفال الذين استشهدوا هم: الطفل حمزة أمجد يوسف الأشقر (١٧ عاما) من مدينة نابلس، والطفل قصي رضوان يوسف واكد (١٤ عاما) من جنين، والطفل محمود ماجد محمد العايدي (١٧ عاما) من مخيم الفارعة في طوباس، والطفل منتصر محمد الشوا (١٣ عاما) من مخيم بلاطة في نابلس، والطفل محمد فريد شعبان (١٦ عاما) من نابلس.
كما استشهد الأسير أحمد بدر عبد الله أبو علي (٤٨ عاما) من بلدة يطا جنوبي الخليل، بعد تدهور حالته الصحية نتيجة الإهمال الطبي المتعمد من قبل إدارة سجون الاحتلال، وبلغ عدد الجرحى (٢٤٠) جريحا في الضفة الغربية و٦ آخرين في قطاع غزة، بينهم ١٤ طفلا، وصحفيين ومواطنة، خلال عمليات الاقتحام والمواجهات مع قوات الاحتلال.

- شهيد فلسطيني يوميا برصاص الاحتلال منذ تولي حكومة اليمين: -

مع انقضاء مئة يوم على تولي حكومة اليمين الإسرائيلية، ازداد عدد الشهداء الفلسطينيين على تسعين شهيدا، صحيح أنه عقب الاتفاقات التي تم التوصل إليها في القمتين الأمنيتين في العقبة وشرم الشيخ، ومنذ بداية شهر رمضان، حدث انخفاض في عدد المداهمات التي يشنها جيش الاحتلال على المدن الفلسطينية، لكن أعداد الشهداء ما زال متصاعدا، بحيث يتم الحفاظ على متوسط عددهم يوميا، وهو المسجل منذ بداية العام.
أورين زيف، الكاتب في موقع "محادثة محلية" العبري، ذكر أن "شهر آذار المُنقضي شهد استشهاد ٢٥ فلسطينيًا في الضفة الغربية وشرقي القدس المحتلة، وهو انخفاض مقارنة بالأشهر الأولى من العام ٢٠٢٣، ففي شهر كانون الثاني قتل جيش الاحتلال ٣٥ فلسطينيًا، وفي شباط قتل ٢٨ آخرين، ومنذ بداية العام سقط بنيران جنود الاحتلال ما يقارب تسعين فلسطينيًا"، وأضاف في مقاله أنه "من المحتمل أن يكون الانخفاض في عدد الشهداء مرتبطًا إلى حد ما بالتفاهمات التي تم التوصل إليها بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في القمة الأمنية الإقليمية بمدينتي العقبة وشرم الشيخ، وتم الاتفاق في المؤتمرين على تقليص الغارات الإسرائيلية على المدن الفلسطينية المحتلة مع اقتراب شهر رمضان، وهو ما تم الاتفاق عليه بالفعل في مؤتمر العقبة نهاية شباط، لكن إسرائيل لم تلتزم بهذه الاتفاقات في ذلك الوقت"، وأشار إلى أنه "هذه المرة، ومنذ بداية شهر رمضان، انخفض عدد مداهمات جيش الاحتلال، وكذلك عدد الشهداء، فحتى بداية شهر رمضان يوم ٢٣ آذار، استشهد ٢٢ فلسطينيًا، وكما في الأشهر السابقة، فإن غالبية الشهداء في آذار بنسبة ٨٤٪، ٢١ من ٢٥، من شمال الضفة الغربية، خاصة في أحياء مدن جنين ونابلس وطولكرم، حيث تشن سلطات الاحتلال معظم غاراتها العسكرية ضد النشطاء الفلسطينيين."
وأوضح أن "هناك اتجاها آخر تكرر في آذار، ويتمثل في أن معظم الشهداء بنسبة ٧٢٪، بعدد ١٨ من أصل ٢٥ شهيدا، قتلوا عندما نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي غارات استباقية على المدن والأراضي الفلسطينية الخاضعة لاتفاقية أوسلو، كما قُتل قاصرون فلسطينيون وهم: محمد سلام ١٥ عاماً من كفر عزون قرب قلقيلية، ووليد نصار ١٤ عاماً بمخيم جنين، وأمير عودة ١٦ عاماً قرب قلقيلية، وقتلوا جميعاً برصاص جنود أو رجال شرطة الاحتلال، أما عبد الكريم الشيخ، فقد سقط برصاص مستوطن."

وبلغ عدد الشهداء الفلسطينيين في الربع الأول فقط من العام الجديد ٢٠٢٣، قرابة مئة، بينما سجل العام ٢٠٢٢

استشهاد ١٥٤ فلسطينيا، وهو العام الأكثر دموية منذ عام ٢٠٠٥، أي أننا قد نكون عشية ارتفاع مقلق في عدد الشهداء الفلسطينيين بنيران جيش الاحتلال والمستوطنين.

ب- الأسرى والمعتقلين: -

طبقاً لتقديرات "دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، بلغ إجمالي الاعتقالات (٥٠١) حالة اعتقال في مختلف محافظة الضفة والقطاع؛ {اعتقلت قوات الاحتلال (٤٩١) في الضفة الغربية و (١٠) آخرين من قطاع غزة، من بينهم ٢٣طفل، ٤ إناث ،٥ طالب جامعي، ٣ من المسنين، ٤ من بين العسكريين.
وتصدرت القدس المرتبة الأولى من حيث عدد المعتقلين البالغ عددهم (١١٣) معتقلا، أما بقية الاعتقالات فتوزعت على النحو التالي: - ٥٦رام الله، ٤١ جنين، ٨ طوباس، ١٩ طولكرم، ١٦ قلقيلية، ٨١ نابلس، ١١ سلفيت، ٣٨ اريحا، ٤١ بيت لحم، ٧٨ الخليل، ٥ شمال غزة، ٥ الوسطى.
كما أصدرت قوات الاحتلال (١٣) أمر إبعاد عن المسجد الأقصى والقدس تتراوح مدتها ما بين أسبوع وحتى ستة أشهر.

ت-اقتحامات لتجمعات سكنية: -

واصلت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير، آذار ٢٠٢٣، اقتحاماتها لتجمعات سكنية فلسطينية، ناهزت ـ بحسب تقرير لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية ـ الـ (٦٧٩) عملية اقتحام (في الضفة الغربية وفي قطاع غزة المحتلين) تصدرتها مدينة نابلس بواقع (٢٢١) عملية اقتحام، أما بقية الاقتحامات فتوزعت كالتالي: ٣٦القدس، ٦٨ رام الله، ٩١ جنين، ٦ طوباس، ٣٨ طولكرم، ٣٩ قلقيلية، ٤٧ سلفيت، ٢١ اريحا، ٤٨ بيت لحم، ٥٨ الخليل،١ شمال غزة، ٥ خانيونس.

ث- انتهاكات ضد المقدسات: -

واصلت سلطات الاحتلال انتهاكاتها ضد المقدسات في المدينة المحتلة خلال شهر نيسان٢٠٢٢، وفي مقدمتها الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف؛ في تحد صارخ لجملة من القرارات الدولية ذات الصلة، التي أكدت على إسلامية وعروبة الموقع الشريف ونفت أي علاقة يهودية مزعومة به. ، حيث تزامن ذلك مع حلول شهر رمضان الكريم، إذ تم اقتحام المصلى القبلي من المسجد واستخدام القوة بحق المعتكفين وإجبارهم على الخروج منه، وذلك في محاولة لإنهاء الاعتكاف، كما تم تركيب كاميرات متطورة فائقة الدقة في محيط المسجد الأقصى لمراقبة تحركات المصلين الوافدين إلى المسجد، بالإضافة إلى تركيب مرايا عاكسة لحركة المقدسيين خاصة في منطقة باب العامود وقام الاحتلال بزيادة عدد الحواجز في محيط المسجد الأقصى، وعمل على عرقلة دخول الأهالي إلى المسجد الأقصى وتفتيشهم واحتجاز هوياتهم، وكانت هنالك العديد من المحاولات لطمس مظاهر الاحتفال بشهر رمضان، وكانت هناك حملة تحريض متواصلة لاقتحام المسجد الأقصى لا سيما خلال ما يسمى عيد الفصح اليهودي.
وتشير التقديرات إلى أن عدد مقتحمين الأقصى المبارك بلغ خلال شهر آذار ٢٠٢٣(٣٥٠٢) مستوطن.ومع اقتراب عيد الفصح اليهودي، كما بدأت جماعات "الهيكل المزعوم" بالتنظيم لتنفيذ اقتحامات جماعية للأقصى خلال عيد الفصح من تاريخ ٥-١٢ من نيسان، والذي يصادف الأسبوع الثالث من شهر رمضان، ووزعت الجماعات والمنظمات بدعم من كبار الحاخامين دعوات متتالية لمناصريها وجمهورها للاستعداد لاقتحام الأقصى، كما دعت المنظمات إحضار قرابين حيوانية مساء الأربعاء الموافق الخامس من نيسان/ ١٤ رمضان، والتجمع عند باب الاقصى لمحاولة ذبح القرابين داخله، في وقت طالب ١٥ حاخاماً من حكومة الاحتلال السماح للمستوطنين بذبح القرابين داخل الاقصى، واعلنت "جماعات الهيكل" رصدها مبالغ مالية كمكافآت للمستوطنين الذين يحاولون ذبح "قربان" في المسجد الأقصى، حيث ستقدم لمن يتمكن من ذبح "القربان" داخل الأقصى ٢٥ ألف شيقل، و٢٥٠٠ شيقل في حال تم اعتقال نشطائها داخل المسجد الأقصى وبحوزتهم "القربان."

فيما أشار تقرير " محافظة القدس" إلى اقتحام شرطة الاحتلال مصليات قبة الصخرة والقبلي والمرواني عدة مرات خلال الربع الأول، ومع بداية شهر رمضان الفضيل الذي صادف ٢٣ آذار أول أيامه، شهد الأقصى تشديدًا تامًا في الإجراءات وكثافة انتشار لجنود الاحتلال على أبوابه، بالإضافة إلى استخدام القوة لتفريغ المصليات من المعتكفين، وتعريض كل من يقاوم همجيتهم وجرائمهم للاعتقال، يتبعه قرارات ظالمة بالإبعاد عن المسجد الاقصى والبلدة القديمة.

ورصدت محافظة القدس اقتحامات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى المُبارك خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٣، إذ اقتحم المسجد الأقصى المبارك (١١٤٥٤) مستوطناً، و(٢٣٤٩٤٥) تحت مسمى "سياحة" كان أعلاها في شهر كانون الثاني.

- مخطط تهويدي جديد لإقامة "مقهى ومطلة" فوق حائط البراق: -

تم الكشف الباحث عن مخطط إسرائيلي جديد لإقامة "مطلة ومقهى" تهويدي فوق المدرسة التنكزية وحائط البراق، والأبنية المطلة على المسجد الأقصى المبارك.

وتُشرف بلدية الاحتلال وما يسمى "صندوق إرث المبكى" على إقامة هذا المقهى التهويدي، لصالح المستوطنين المتطرفين الذين يقتحمون المسجد الأقصى، ويعتبر "صندوق إرث المبكى" أحد أذرع حكومة الاحتلال لتهويد حائط البراق وأسفل المسجد الأقصى ومحيطه، من خلال تنفيذ مشاريع كبيرة ذات دلائل تهويدية تلمودية تقوم على تحريف وتزوير الحقائق.

وبدأ الاحتلال العمل على إقامة "المقهى والمطلة"، بعدما وضع كل الترتيبات والإجراءات اللوجستية والفنية اللازمة لذلك، من كاميرات مراقبة، وإضاءة، وسلالم حديدية، وغيرها من التجهيزات، ويشير إلى أن المخطط يُقام على مساحة ٣٠٠ متر مربع فوق المنطقة المذكورة، واستولت سلطات الاحتلال على المدرسة التنكزية بشكل كامل منذ عام ١٩٦٩، وحوّلتها إلى مقر عسكري للشرطة و"حرس الحدود، ويبين أن المقهى سيكون مفتوحًا على مدار الساعة للمستوطنين، واليهود الذين لا يقتحمون المسجد الأقصى، لأسباب أيدولوجية ودينية، مما سيتيح لهؤلاء استباحة المنطقة في كل الأوقات.

ويعمل الاحتلال من خلال هذا المخطط، على إيجاد مكان سياحي فوق المدرسة التنكزية وحائط البراق، ليكون متنزهًا للمستوطنين، والسياح الأجانب، بغية ترويج روايات وأساطير تلمودية مضللة عن المسجد الأقصى ومعالمه وأبنيته التاريخية.

ويشكل إقامة "المقهى والمطلة" جزءًا من تغيير الواقع الديني والتاريخي في الأقصى، ومحاولة بسط "السيادة الإسرائيلية" عليه، كما يرى الباحث المقدسي، ومن المتوقع أن تفتتح بلدية الاحتلال هذا المقهى التهويدي بعد شهر رمضان المبارك بعد الانتهاء من تجهيزه؛ ليكون مزارًا سياحيًا للمتطرفين واليهود.

ومن الجدير بالذكر بأن المدرسة التنكزية وحائط البراق وقفان إسلاميان تابعان لدائرة الأوقاف الإسلامية، وللوصاية الأردنية الهاشمية، وتحويلهما لمتنزهات سياحية تهويدية يتعارض مع هذا المكان المقدس، ويمثل نوعًا من محاولة عدم اعتراف الاحتلال بقدسيته، ويضيف أن تحويل هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة لمقه سياحي، سيشكل أقرب مطلة ونقطة مراقبة متواصلة للمصلين والمرابطين في المسجد الأقصى، وهنا تكمن الخطورة، ويلفت إلى أن سلطات الاحتلال تعتبر هذه المنطقة وكأنها تقع خارج الأقصى، لذلك تعمل على تحويلها لمقاهٍ ومطاعم استيطانية، وهذا أخطر من الاقتحامات اليومية.

وتكمن تداعيات إقامة مثل هذه المقاهي فوق حائط البراق على الأقصى، في خطورتها الكبيرة على المصلين، وقد تؤدي لحدوث استفزازات واحتكاكات مستمرة، نتيجة لتواجد المستوطنين طوال الوقت في المنطقة المستهدفة، ويعمل الاحتلال بشكل متسارع، على إنشاء مركز سياحي تهويدي أسفل حائط البراق، بهدف محو معالم المنطقة الإسلامية الشاهدة على عروبة وتاريخ مدينة القدس المحتلة.

ويواصل الاحتلال حفرياته أسفل حائط البراق لإقامة قاعات ومراكز يهودية دينية وسياحية ضخمة لخدمة الإسرائيليين والمستوطنين، ولإقامة طقوسهم وصلواتهم التلمودية، ويقوم "صندوق إرث المبكى" على تشغيل ورعاية كل ما

يتعلق بساحة البراق ومسار النفق الغربي أسفل وبمحاذاة طول الجدار الغربي للأقصى، وما يضمه من قاعات وكنس يهودية كانت بالأصل بنايات إسلامية.

ج- مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة: -

واصل الاحتلال الإسرائيلي مصادرته، تدميره، واعتدائه على ممتلكات عامة وخاصة في أنحاء متفرقة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ تم تسجيل (١٨) حادثة تدمير واعتداء على ممتلكات شملت إلحاق أضرار: بأثاث منازل، إلحاق أضرار بسيارات المواطنين، اقتلاع أشجار زيتون، هدم بركسات. كما شهد الشهر موضوع التقرير (٢٨) حادثة مصادرة ممتلكات من ضمنها؛ سيارات مدنين، كاميرات تسجيل، ممتلكات شخصية، معدات، مبالغ مالية وغيرها.

- وفيما يتعلق بمصادرة الأراضي والاستيلاء عليها والقيام بأعمال التجريف؛ قامت سلطات الاحتلال بما هو آت:-

- يوم ٢٠٢٣/٣/٢١، أصدرت قوات الاحتلال، أمراً عسكرياً يقضي بتجديد مصادرة ١١٨١ دونماً من أراضي قرية صفا بمحافظة رام الله، لأغراض عسكرية وأمنية، وستستمر مدة المصادرة حتى عام ٢٠٢٧ قابلة للتجديد.
- يوم ٢٠٢٣/٣/٢١، أصدرت قوات الاحتلال، أمراً عسكرياً يقضي بتجديد مصادرة ٢٧,٦ دونماً، بالإضافة إلى مصادرة ٢١,٣٩ دونماً جديداً من أراضي بلدة دير بلوط بمحافظة سلفيت وقرية رنتيس بمحافظة رام الله، لأغراض عسكرية وأمنية، وستستمر مدة المصادرة حتى عام ٢٠٢٧ قابلة للتجديد.
- يوم ٢٠٢٣/٣/٢٦، أصدرت قوات الاحتلال أمراً عسكرياً، يقضي بمصادرة ٢١٨ دونماً من أراضي قرى جينصافوط والفندق وحجة، بحجة الأغراض العسكرية.

ح - أنشطة استيطانية وتهويدية:-

تواصلت خلال الفترة، موضع التقرير، أنشطة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية والتهويدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث طرحت سلطات الاحتلال مناقصات لبناء ١٠٢٩ وحدة سكنية استيطانية جديدة (منها ٧٤٧ وحدة سكنية في مستوطنة "بيتار عيليت" و١٩٣ وحدة سكنية في مستعمرة "أفرات"، و٨٩ وحدة سكنية في مستعمرة "جيلو") المقامة على أراضي المواطنين في محافظة بيت لحم، ضمن الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

خ- حواجز عسكرية مفاجئة، إغلاقات، وحصار:-

واصلت قوات الاحتلال تضييقاتها المعهودة على التنقل الحر والآمن للمواطنين الفلسطينيين، داخل ومن وإلى وطنهم المحتل، ما يضطرهم الى سلوك طرق التفافية وبديلة، والتي عادةً ما تكون طويلة أو غير آمنة، وذلك في سعيهم للوصول الى أماكن عملهم أو قضاء حاجياتهم، حيث أقامت قوات الاحتلال (٣٤٢) حاجزًا مفاجئًا في الضفة الغربية، لتعطيل حركة المواطنين في عموم الضفة الغربية، توزعت هذه الحواجز كالتالي: ٩القدس، ٨٨ رام الله، ١٣ جنين، ٢ طولكرم، ٣٠ قلقيلية، ٨٥ نابلس، ١٥ سلفيت، ٢١ اريحا، ٣٨ بيت لحم، ٤١ الخليل.

فيما قام جيش الاحتلال بإطلاق النار على المواطنين الفلسطينيين في ٢٩٤ حالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينها ٢٤٨ في الضفة والباقي في قطاع غزة.

د- هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية: -

صعد الاحتلال أنشطته الخاصة بهدم منازل ومنشآت سكنية فلسطينية، وبخاصة في القدس المحتلة، والمنطقة المصنفة "ج" من الضفة الغربية المحتلة، الخاضعة لسيطرة احتلالية أمنية وإدارية؛ بما فيه بحجة البناء دون ترخيص، رغم ما هو معروف عنه من تشدده فيما يتصل بطلبات المواطنين منحهم تراخيص بناء، درجة أن يكون المنع هو الرد السائد، وحسب التقرير الشهري لـ"دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، هدمت آليات الاحتلال خلال آذار (١٦) منزلا فلسطينيا.

ذ- انتهاكات المستوطنين: -

واصل المستوطنون اليهود انتهاكاتهم ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم؛ مستفيدين في هذا السياق من دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر آذار٢٠٢٣ وفق نتائج التقرير الشهري لـ" دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية" (١٣٠) اعتداءات شملت دهس مواطنين، رشق حجارة واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين.

ثالثا: الشؤون الإسرائيلية

تستعرض الشؤون الاسرائيلية أبرز القضايا محط الاهتمام الاسرائيلي، خلال الشهر موضوع التقرير، مسلطة الضوء على مختلف القضايا الداخلية والخارجية، وكان أبرزها لهذا الشهر مصادقة الكنيست على إلغاء بنود مُتضمنة في ما يعرف باسم "قانون الانفصال (فك الارتباط) الأحادي الجانب عن قطاع غزة و٤ مستوطنات في شمال الضفة الغربية"، وذلك بعد ١٨ عاماً على إقراره في العام ٢٠٠٥، إذ استعرض مركز "مدار" الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ذلك، موضحا بأن مشروع القانون يشكّل خطوة أساسية على طريق شرعنة العديد من البؤر الاستيطانية العشوائية الواقعة في شمال الضفة، وسيمهّد لعودة المستوطنين إليها، والبناء فيها، بما يؤدي إلى نهب مزيد من الأراضي الفلسطينية وتعميق الاستيطان، وتوسيع قواعد الإرهاب اليهودي في الضفة

علاوة على استعراض المركز ورقة أخرى تتضمن تقرير مراقب الدولة الإسرائيلية حول "صورة الوضع" فيما يتعلق بعمل الجدار العازل، ونجاعته، والذي يشير إلى أنه وبعد أكثر من ٢٠ عاما على البدء ببناء الجدار العازل ما تزال إسرائيل "عاجزة" عن ضبط حدودها مع الضفة الغربية، بالإضافة الى عدد من الاستخلاصات التي سردتها هذه الورقة بناء على التقرير.

إضافة إلى تقرير أورده جنرالان إسرائيليان، يطرحان خلاله عشرة تحديات تواجه دولة الاحتلال الإسرائيلي في ذكرى تأسيسها الخامسة والسبعين " احتلال فلسطين" ، سواء على صعيد العلاقات مع الولايات المتحدة أو مكانتها في العالم، والتهديدات التي تواجهها.

أ- عن دلالة إلغاء الأقسام المتعلقة بشمال الضفة الغربية من " قانون الانفصال- ٢٠٠٥" .

صادق الكنيست الاسرائيلي بالقراءة الأولى، يوم ١٣ آذار ٢٠٢٣، على إلغاء بنود مُتضمنة فيما يعرف باسم "قانون الانفصال (فك الارتباط) الأحادي الجانب عن قطاع غزة و٤ مستوطنات في شمال الضفة الغربية"، وذلك بعد ١٨ عاماً على إقراره في العام ٢٠٠٥

ويهدف مشروع القانون هذا الذي قدمه أساساً يولي إدلشتاين، عضو الكنيست من حزب الليكود ورئيس لجنة الخارجية والأمن البرلمانية، إلى إلغاء بنود في القانون المذكور كانت تحظر على المستوطنين دخول نطاق ٤ مستوطنات أخليت في الضفة الغربية المحتلة في العام ٢٠٠٥، وهي مستوطنات جانيم وكديم وحومش وسانور، على نحو يفتح المجال أمام إعادة توطينها من جديد.

واعتبرت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، التي دانت هذه المصادقة في سياق بيان صادر عنها، أن مشروع القانون يشكّل خطوة أساسية على طريق شرعنة العديد من البؤر الاستيطانية العشوائية الواقعة في شمال الضفة، وسيمهّد لعودة المستوطنين إليها، والبناء فيها، بما يؤدي إلى نهب مزيد من الأراضي الفلسطينية وتعميق الاستيطان، وتوسيع قواعد الإرهاب اليهودي في الضفة.

وكان إلغاء هذه البنود جزءاً من الشروط التي وضعتها أحزاب اليمين الدينيّ المتطرف لقاء الانضمام إلى ائتلاف حكومة بنيامين نتنياهو الحالية. وما زال مشروع القانون بحاجة إلى التصويت عليه في القراءتين الثانية والثالثة ليصبح ساري المفعول.

ولا بُدّ من القول إن مشروع القانون يُعدّ عنصراً حيوياً في مسعى الحكومة الإسرائيلية الحالية الذي يرمي إلى إضفاء الشرعية على بؤرة حومش الاستيطانية غير القانونية، والتي حاول المستوطنون مراراً إعادة بنائها. وقالت جمعيات إسرائيلية متخصصة في مراقبة الاستيطان في الأراضي المحتلة ومعارضون لمشروع القانون إنه سيُستخدم من أجل توسيع النشاط الاستيطاني في المنطقة بشكل عام، وسيؤدي إلى ضم فعلي لأجزاء كبيرة من أراضي الضفة الغربية.

وجاءت مصادقة الكنيست بعد أن وافقت الحكومة على تشريع ٩ بؤر استيطانية غير قانونية، وعقب مصادقتها على خطط لبناء أكثر من ٧٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات، الشهر الماضي. وفي كانون الثاني الفائت، بلّغت الحكومة المحكمة الإسرائيلية العليا بأنها تراجعت عن التزامها السابق بإخلاء حومش، وبدلاً من ذلك هي تسعى

لتشريع البؤرة الاستيطانية من خلال إلغاء المادة ذات الصلة من قانون الانفصال الذي أُقرّ في العام ٢٠٠٥. وقد ورد ذلك في إطار ردّ الحكومة على طلب التماس قدمته إلى هذه المحكمة منظمة "يش دين" المناهضة للاستيطان، وطالبت فيه بإزالة البؤرة الاستيطانية والسماح للسكان الفلسطينيين في قرية برقة المجاورة بالوصول إلى أراضيهم الخاصة التي أقيمت البؤرة الاستيطانية في داخلها.

من الجدير أن يُقال عند هذا الحدّ بأن حزب الليكود نفسه يبدو جاهزاً تماماً، ومنذ فترة طويلة، لاتخاذ مثل هذه الخطوة حتى من دون اشتراطها من طرف أحزاب اليمين الدينيّ المتطرف. ولعل من أقرب العلائم على هذه الجهوزيّة، إذا ما شئنا تذكير من يحتاج إلى إنعاش الذاكرة، مصادقة مركز هذا الحزب بالإجماع في نهاية العام ٢٠١٧ على فرض "السيادة الإسرائيلية على مناطق المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)". ففي إثر تلك المصادقة، قال رئيس مركز الحزب الوزير حاييم كاتس إن هذه المناطق هي جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل وستظل تحت سيادة دولة إسرائيل إلى أبد الآبدين. وشارك في جلسة المركز آنذاك أغلبية وزراء الليكود ولكن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تغيّب عنها. وقال الوزير جلعاد إردان في حينه إن هناك الآن رئيساً أميركياً (دونالد ترامب) يدرك بكل جلاء أن الاستيطان اليهودي في أراضي ١٩٦٧ ليس عقبة أمام السلام بل إن العقبة كامنة في الرفض والتحريض الفلسطينيْن، ودعا إلى عدم تفويت هذه الفرصة. وأشاد حزب "البيت اليهودي" بهذا القرار، كما أشاد به رئيس الكنيست في ذلك الوقت يولي إدلشتاين مشيراً إلى أن إعلان الرئيس الأميركي ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل هو بداية حقبة جديدة في تاريخ الصراع مع الفلسطينيين.

وفي إطار التعقيب على ذلك قال رئيس حزب العمل وتحالف "المعسكر الصهيوني" في حينه آفي غباي إن منتسبي الليكود من مستوطنات الضفة الغربية استكملوا الاستيلاء على هذا الحزب وهم يوضحون الفارق بين "مبدأ ضم ملايين الفلسطينيين وموقف "المعسكر الصهيوني" المنادي بالانفصال عنهم، على حدّ تعبيره. كما نوهت حركة فتح بأن هذا القرار يؤدي إلى إنهاء بقايا "عملية السلام"، وشدّدت على أن هذه الخطوة هي بمثابة نسف لكل الاتفاقيات الموقعة واستفزاز لا يمكن السكوت عنه، كما أنها تشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

في ذلك الوقت تعالت أيضاً أصوات، حتى من جانب بعض المؤيدين لليكود، اعتبرت قرار مركز الحزب بمثابة حدث مفصليّ، كونه يرمز إلى تحوّل الليكود إلى فرع من تيار الصهيونية الدينية الذي يتبنى مقاربة مسيانية. ووفقاً لما قاله بعض هؤلاء، وظهر على صفحات جريدة" يسرائيل هيوم"، على ناخبي الليكود المعتدلين الذين ينتخبونه من أجل المحافظة على الوضع القائم، الستاتيكو، إلى أن يجري التوصل إلى تسوية للانفصال عن الفلسطينيين، أن يفهموا أن هذا الحزب لم يعد يشكل خياراً بالنسبة إليهم، فقد تحوّل برأيهم من حزب يميني براغماتي إلى حزب يميني متطرف، يفضّل "سلامة أرض إسرائيل" على "سلامة شعب الدولة."

في ضوء هذا، يمكن القول إن مشروع القانون الجديد الذي يهدف إلى إلغاء الأقسام المتعلقة بشمال الضفة من "قانون الانفصال"، مُضافاً إلى ما سبقه من نصوص وقرارات اتخذها الليكود، يُقدّم أكثر من علامة يمكن الاهتداء بها في طريق البحث في التحولات التي طرأت على هذا الحزب وجعلته أكثر يمينية وتديّناً مما كان عليه حتى الآن.

ب- بعد ٢٠ عاما على بنائه: الفلسطينيون يتحكمون بالجدار العازل: -

بعد أكثر من ٢٠ عاما على البدء ببناء الجدار العازل ما تزال إسرائيل "عاجزة" عن ضبط حدودها مع الضفة الغربية. في تقرير لمراقب الدولة الإسرائيلية (تم نشره يوم ٢٨ شباط ٢٠٢٣) حول "صورة الوضع" فيما يتعلق بعمل الجدار، ونجاعته، ظهرت استخلاصات لا بد من سردها في هذه المقالة، في تموز ٢٠٠١، قررت اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي (مجلس الوزراء السياسي - الأمني) الموافقة على خطة شاملة لضبط حدود الضفة الغربية مع إسرائيل بهدف "إحباط" أي "تسلل" فلسطيني إلى داخل إسرائيل، خصوصا في ظل تنامي أعمال المقاومة المسلحة إبان الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤). من بين ما تضمنته الخطة، إقامة "حاجز مادي" يفصل الضفة الغربية (لاحقا: جدار الضم والتوسع العنصري) والذي تم بدء العمل في العام ٢٠٠٢ .

لم يتطابق مسار الجدار تماما مع مسار الخط الأخضر، بل كان متعرجا ليضم مساحات واسعة من الضفة الغربية إلى إسرائيل. ومسار الجدار الحالي يسمى بالعبرية "كاف هاتيفر(Seam Zone) "، أو منطقة التخوم. في نهاية العام ٢٠٢١، كان طول الجدار حوالي ٥٥٤ كيلومترا. من ضمنها، حوالي ١٢٤ كيلومترا (٢٢%) عبارة عن سياج. بالإضافة، هناك حوالي ٣٦٥ كيلومترا (٦٥,٧%) عبارة عن جدار إسمنتي. كما أن هناك ٦٦ كيلومترا (١٢%) بدون أي بناء سواء إسمنتي أو إلكتروني أو سياج، بل هي منطقة مفتوحة. في نهاية العام ٢٠٢١، تبين أن حوالي نصف الجدار يعتبر غير مؤهل للرقابة، وغير قادر على تحقيق غايته المرجوة.

التكلفة الرسمية لبناء الجدار والتي تم صرفها من ٢٠٠٢ (عند البدء بالبناء) وحتى ٢٠٢٢ وصلت إلى حوالي ٨,٣ مليار شيكل. بينما تكلفة صيانة الجدار تصل إلى ما معدله ١٦١ مليون شيكل سنويا .

ومع ذلك، فإن عدد الفلسطينيين المتسللين يعتبر عالياً جداً، الأمر الذي يضع علامات سؤال على الهدف الاستعماري من إقامة الجدار. فقط من منطقة قلقيلية (ما يسمى عبريا بمنطقة منشيه) وجنين- طولكرم (ما يسمى عبريا بمنطقة إفرايم)، قدرت إسرائيل أن عدد الفلسطينيين المتسللين وصل إلى ١,٤ مليون شخص. فقط ١% منهم تم الإمساك بهم.

في ربيع ٢٠٢٢، شنت إسرائيل حملة "كاسر الأمواج" ردا على تسلل فدائيين فلسطينيين في آذار- نيسان من العام نفسه وقتل ١١ إسرائيليا. الحملة هدفت إلى تعزيز الجدار وسد الفجوات والفتحات. تكلفة الحملة (التي تم تمويلها من قبل الجيش) وصلت إلى حوالي ٤٧٢ مليون شيكل. حوالي ٦٣% من الميزانية (٢٩٥ مليون شيكل) هدفت إلى تعزيز قوات الجيش على طول الجدار، ورفع عددها. وحوالي ٨,٥% (٤٠ مليون شيكل) تم تخصيصها لإصلاح الفتحات .

مع ذلك، لم يتم منع تسلل الفلسطينيين. ويصل عدد المتسللين اليوم (بعد حملة "كاسر الأمواج") إلى حوالي ٦٠٠٠ شخص يوميا. إضافة إلى ذلك، الفلسطينيون ما يزالون "يخربون" الجدار، ويشقون فتحات بشكل يومي. بمعنى أن قيام الجيش الإسرائيلي بتسكير بعض الفتحات يتم بالتوازي مع قيام الفلسطينيين بشق فتحات جديدة، وهذا يعني (بالأرقام) أن هناك (بعد تنفيذ الجزء الأكبر من حملة "كاسر الأمواج") ما معدله ١٠٠ فتحة متاحة يوميا للفلسطينيين. هذا أيضا يعني، بحسب مراقب الدولة الإسرائيلية، "أن الاستجابة العملياتية قد باءت بالفشل."

بحسب معطيات شرطة إسرائيل، عدد المتسللين الذي تم الإمساك بهم فقط في منطقة قلقيلية- طولكرم- جنين وصل إلى حوالي ٦٨٢٣ شخصا في العام ٢٠٢٢. وهو رقم ضئيل، وهامشي مقارنة بعدد المتسللين الذي يقدر بحوالي ١,٤ مليون في نفس العام، في العام ٢٠٢١ كان عدد المتسللين الذين أمسكت بهم الشرطة أقل من ذلك بحوالي النصف، ووصل إلى ٣١٨٥ شخصاً فقط .

- <u>من يسيطر على الجدار؟ الإسرائيليون أم الفلسطينيون؟</u>

في وقت إنشاء الجدار خصصت إسرائيل الكتائب النظامية للعمل على طول الخط الفاصل. كان المفهوم العملياتي الذي تم تحديده في ذلك الوقت هو أن الجدار سيشكل منظومة أمنية تحذيرية تنذر بوجود متسللين، على أن تصل القوات النظامية بالسرعة المناسبة للاستجابة إلى عمليات التسلل. هذا يعني أن الجدار يعمل كمنظومة تشمل ما يلي: ١) بناء مادي مثل الجدار والسياج وغيرهما؛ ٢) أجهزة إنذار ومجسات إنذار إلكترونية؛ ٣) قوات نظامية من الجيش والتي تستجيب لتنبيهات أجهزة الإنذار بسرعة .

لكن، على مر السنين، انخفض الوجود العسكري للقوات النظامية بين ٢٠٠٢ و٢٠١٩ بحوالي ٧٠%، الأمر الذي جعل الجدار عبارة عن بناء "مهجور" خارج عن السيطرة البشرية للقوات الإسرائيلية.

هذا دفع الفلسطينيين (الذين لديهم مصلحة في التسلل) إلى التحلي بقدر واسع من الحرية في إتلاف أجزاء من الجدار بشكل مستمر. اتسمت بعض الأضرار التي قام بها الفلسطينيون بالتدمير الكامل لجميع مكونات السياج على طول عدة كيلومترات. وعندما كانت إسرائيل تعيد ترميم هذه الأضرار، كان الفلسطينيون، بحسب تقرير مراقب الدولة، يعودون خلال ساعات (وليس أياما) لتخريبها من جديد وشق فتحات. في العام ٢٠١٧، تعلم الجيش الإسرائيلي الدرس من

"عناد" الفلسطينيين، وقرر الحفاظ على ميزانياته وعدم الاستمرار بصرف الأموال لتصليح الأضرار التي يلحقها الفلسطينيون بالجدار .

على ما يبدو، أن الجدار الذي تم بناؤه من قبل المنظومة الأمنية الإسرائيلية، والذي يعتبر في "صلب" الأمن الإسرائيلي، تحول إلى منظومة يمكن أن يتلاعب بها لاعبون مختلفون ولكل واحد من هؤلاء اللاعبين أجندته الخاصة وقدراته النسبية في التحكم في هذه المنظومة. مثلا، قطاع البناء والتشييد الإسرائيلي (شق الشوارع والبناء) يعتبر لاعبا أساسيا وله مصلحة كبرى في إفشال عمل الجدار بسبب رغبته في "استقطاب" أكبر عدد ممكن من العمال الفلسطينيين المتسللين (وليس العمال من حملة التصاريح!). والسبب هو أن هؤلاء المتسللين يتلقون أجورا أدنى بسبب "عدم قانونية" دخولهم وعدم تحصلهم على تصريح رسمي يتضمن مخصصات تأمين وتقاعد .

لاعب آخر أساسي هو سماسرة العمال (المقصود سماسرة إدخال العمال وليس سماسرة بيع التصاريح). بعض السماسرة الفلسطينيين يسيطرون على الفتحات "بقوة السلاح"، ويجبرون العمال المتسللين على دفع "خاوات" أو "أتاوات" لقاء مرورهم "المضمون" عبر الفتحات .

ليس هناك مانع من الافتراض بأن هناك علاقات (ليس من الممكن تحديد طبيعتها بالملموس) بين الجيش، والسماسرة، ورجال الأعمال ولاعبين آخرين فيما يتعلق بعمل الجدار. فعمل الجدار يتقاطع بشكل كبير ما بين أسواق رأسمالية تشمل عمالا (أجور رخيصة)، وتهريبا (سلع وخدمات)، وشركات تأمين (سرقة سيارات)، بالإضافة إلى "أجندات" غير واضحة المعالم تنفذها أجهزة المخابرات فيما يتعلق بتسهيل/ تشديد عمل الجدار وما ينعكس من جراء ذلك على طبيعة حياة أكثر من ٣ ملايين فلسطيني في الضفة الغربية. مثلا، في أعقاب إغلاقات الكورونا المطولة (في صيف ٢٠٢٠)، "غضت" إسرائيل الطرف عن موجات واسعة وغير مسبوقة من الدخول الجماعي المنظم للفلسطينيين عبر الفتحات للوصول إلى الداخل الفلسطيني بهدف الاستجمام. وفي غضون أسابيع قليلة، انتظم عمل شركات نقل فلسطينية، أو فلسطينية- إسرائيلية، وحافلات باص، ومواقف، وباعة متجولين، للربح من هذه الموجات التي تدفقت إلى الداخل .

ت- ١٠تحديات أمام دولة الاحتلال بعد مرور ٧٥ عاما على تأسيسها

رصد جنرالان إسرائيليان، عشرة تحديات تواجه دولة الاحتلال الإسرائيلي في ذكرى تأسيسها الخامسة والسبعين " لاحتلال فلسطين" ، سواء على صعيد العلاقات مع الولايات المتحدة أو مكانتها في العالم، والتهديدات التي تواجهها.

الجنرالان عاموس يادلين وأودي أبينثال أكدا أنه في الوقت الذي تحتفل فيه دولة الاحتلال بمرور ٧٥ عاما على تأسيسها، فإنها تواجه أزمة داخلية تهدد قوتها وإنجازاتها، وتطرح علامات استفهام حول وجهتها المستقبلية، لا سيما في كيفية خروجها من الأزمة الحالية.

وتتصاعد الأزمة الداخلية في دولة الاحتلال، بسبب مساعي حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة لإجراء "إصلاحات قضائية" تصفها المعارضة الإسرائيلية بـ"الانقلاب على الديمقراطية."

ووفقا للجنرالين في مقال مشترك نشره موقع" القناة ١٢"، فإن "أهم تحدّ تواجهه إسرائيل في عامها الجديد يتمثل بتفوّق الصين على الولايات المتحدة، وتحولها لتصبح القوة العالمية الرائدة، أمام ضعف الأخيرة، مما يعني خسارة إسرائيل دعما أساسيا قويا، ويستدعي في الوقت ذاته فرصة أمامها لأن تصبح شريكًا استراتيجيًا تقنيًا للولايات المتحدة، ويقوي روابطها في المعسكر الغربي وآسيا."

وأشارا إلى أن "التحدي الثاني يكمن في البيئة والنمو السكاني، مما يقوض الطاقة والمياه والأمن الغذائي فيها، لعدم تحقيق إسرائيل لأهدافها الخاصة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتتخلف عن الركب بالانتقال لمصادر الطاقة المتجددة، مع أنها ليست مستعدة لتأثير الكوارث الطبيعية والحروب."

"ويتمثل التحدي الثالث بالوضع السياسي، وتفكك العلاقة الخاصة بين واشنطن وتل أبيب على خلفية إضعاف القيم المشتركة، وتضارب المصالح في القضايا الاستراتيجية، مما يحول إسرائيل من ذخيرة إلى عبء بالنسبة للولايات المتحدة."

وأكد الجنرالان أنه "عندما لا يكون الفيتو الأمريكي مضمونا في مجلس الأمن، تقع إسرائيل في عزلة سياسية، وتعاني من قرارات صعبة فيه، وقد تتعرض لعقوبات من قبل الشركات الدولية، وتعريض كبار ضباطها لمذكرات توقيف في محكمة العدل الدولية في لاهاي، مع تخوف من عدم تجدد المساعدة الأمريكية بعد ٢٠٢٨، مما يعني تأثر التعاون الدفاعي، ومبيعات المعدات العسكرية المتقدمة، وازدياد التهديد بفرض حظر عسكري عليها."

وأوضحا أن "التحدي الرابع يتمثل بالعلاقة مع يهود العالم، صحيح أن إسرائيل ستظل أكبر مركز لهم، لكنها لم تعد دولتهم القومية على خلفية اتساع الفجوة بينهما، واغترابها عن التيارات غير الأرثوذكسية في اليهودية، والتغييرات الجارية في الأجيال، وتلاشي ذكرى المحرقة، مما يعني ضعف الدعم اليهودي لها سياسياً واقتصادياً وثقافياً."

ويتعلق "التحدي الخامس بالتكنولوجيا، والتخوف من فقدان إسرائيل للميزة العسكرية والنوعية التي احتفظت بها، عقب الحدّ من وصولها للتقنيات الحساسة بما يضرّ قدرتها على ترجمة الابتكار التكنولوجي لأنظمة دفاعية وأرباح واستثمارات وأبحاث متقدمة، فيما يجهز أعداء إسرائيل أنفسهم بقدرات أكثر تقدمًا في مجالات الصواريخ الدقيقة والطائرات بدون طيار والذكاء الاصطناعي والإنترنت، وبمساعدة الصين وروسيا، ويستفيدون من نقاط ضعف إسرائيل."

ويرتبط "التحدي السادس بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، عقب الفشل بالتوصل لتسوية سياسية، والتعجيل بالضم الفعلي للمستوطنات، وعزل الضفة الغربية بما لا يسمح بالاستمرار الإقليمي لدولة فلسطينية، وموت حل الدولتين."

وأشارا إلى أن "التحدي السابع يرتبط بإيران بحصولها على سلاح نووي، ونشوء خطر وجودي على إسرائيل، حتى لو لم يكن هجومًا نوويًا فوريًا عليها، والشرق الأوسط يتغير، ويصبح أكثر خطورة تحت المظلة النووية، ويزيد وكلاؤها جهودهم لمهاجمة إسرائيل، ويواجه جيشها تحديات مستمرة ومتفاقمة على الحدود، ومطالب بالتحضير للحرب في خمس ساحات بنفس الوقت، حتى تلك التي لا حدود لها معها، وأن تكون إسرائيل محاطة بدول مسلحة نووية كالسعودية وتركيا ومصر والعراق في شرق أوسط متفجر وغير مستقر."

وأكدا أن "التحدي الثامن ذو صفة اقتصادية، وزيادة الخطر أن إسرائيل ستتدهور إلى اقتصاد العالم الثالث، ومعاناة قطاعي التكنولوجيا الفائقة والأكاديمية من "هجرة الأدمغة"، ويتقلصان بسبب عدم الاستقرار الداخلي وتضرر العلاقات مع الولايات المتحدة، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي وعائدات الدولة، وتآكل العلاقات بين يهود العالم وإسرائيل بما يؤديان لانخفاض في النمو والعلاقات المتبادلة والمساعدة الاقتصادية منهم."

وأشارا إلى أن "التحدي التاسع يتعلق بمؤسسة الجيش، مع زيادة التهرب من الخدمة العسكرية، وتآكل الدافع للتجنيد، وانهيار نموذج الجيش الشعبي، حتى أن المستوى البشري للجيش آخذ في التدهور، ومع تآكل ميزته البشرية، فإن أثمان كل صراع آخذة في الازدياد، مع توجهات مماثلة في جهاز الأمن العام، والإضرار بقدراته على مكافحة المقاومة."

وأوضحا أن "التحدي العاشر يتمثل بالمجتمع الإسرائيلي، وما يشهده من حالة استقطاب متعمقة، تتعلق باليمين واليسار، المحافظة والليبرالية، العلماني والمتدين، الأغنياء والفقراء، توسيع الانقسامات، وتفكيك البنية التحتية الاجتماعية، وتتعرض المرونة الوطنية للخطر."

الخلاصة الكامنة من هذه السيناريوهات تتمثل بمواجهة الاحتلال لتحديات هائلة، كالحفاظ على السيطرة بالكراهية، وسياسة "فرق تسد" الحزبية، وتعميق الانقسامات الداخلية، وغياب التحالفات المركزية المستقرة، وتضرر الدعم القوي القادم من الولايات المتحدة، مع خسارتها للقيادة الاقتصادية في العالم، مما يعني إلحاق الأذى باقتصاد دولة الاحتلال، وعسكرها، وأمنها، وقوتها التكنولوجية، وقدرتها على الردع، ومكانتها الدولية والإقليمية.

في الوقت ذاته، فإن القضية الفلسطينية ما زالت تشكل التهديد الرئيسي الذي سيؤثر على دولة الاحتلال وصورتها وأمنها بأعمق طريقة لأجيال إسرائيلية قادمة، مع استمرار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتزايد عملية الاختلاط الجغرافي بين اليهود والعرب، بين البحر والنهر، مع تبدد الاستراتيجية المطلوبة لإسرائيل بالانفصال عن الفلسطينيين، مع الحفاظ على الأمن، وتعزيز وجود فلسطيني فاعل.